المندوبية السامية للتخطيط
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

مذكرة حول العنف ضد النساء والفتيات

البحث الوطني
حول العنف ضد
النساء والرجال
2019

المندوبية السامية للتخطيط
ⵜⴰⵡⵙⵙⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵙⵖⵓⵔⵉ
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

بدعم من

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

فهرس

07 السياق

15 انتشار العنف ضد المرأة: الاتجاهات والتطورات

31 المحددات الاجتماعية والعوامل المسببة للعنف

43 التكلفة الاجتماعية للعنف ضد الفتيات والنساء: التأثيرات على حياة الضحايا وعلى أطفالهن وعلى المجتمع

49 التكلفة الاقتصادية للعنف ضد الفتيات والنساء: النفقات وفقدان الدخل لدى الأسر

59 تصورات النساء لظاهرة العنف: توجهاتها وأصولها

65 خاتمة

السياق

يعتبر العنف ضد المرأة أحد أشكال انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر منهجية وانتشارًا في العالم، من ناحية، ومن ناحية أخرى، يعد مشكلة اجتماعية واقتصادية تؤثر على الانسجام الاجتماعي، والنمو الاقتصادي ويهدد تقدم التنمية ككل. وتشكل مظاهر علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل أحد أشكال التمييز المتطرفة القائمة على أساس النوع الاجتماعي والاعتداء على الكرامة والحقوق الأساسية للنساء والفتيات.

ويجد هذا العنف القائم على النوع الاجتماعي جذوره في الأسباب الهيكلية المتعلقة بمعايير المجتمع وقيمه، أو الثقافة، أو المجتمعات التي تضفي الشرعية على عدم المساواة بين الجنسين، وتقوم بتخليدها على أساس التسلسل الهرمي للعلاقات بين الرجال والنساء.

ولمواجهة هذا الوضع، في ظل الاندفاع الدولي من أجل اجتثاث العنف ضد النساء والفتيات، شرع المغرب في إصلاحات كبيرة، قانونية ومؤسساتية، بما ينسجم مع التزاماته الدولية، ولا سيما تلك التي تدعو البلدان إلى تحديث المعطيات المتعلقة بالعنف وتحسين جمعها[1].

وعليه، فقد نفذت عدة إصلاحات تشريعية وزجرية، بما فيها دستور 2011، الذي كرس مبدأ المساواة بين المرأة والرجل وكذا مبدأ التكافؤ (المادة 19)، وحظر التمييز على أساس النوع الاجتماعي، ويضمن السلامة الجسدية والمعنوية للفرد (المادة 22) ؛ وقد شملت هذه الإصلاحات إلغاء الحكم رقم 2 للمادة 475 من القانون الجنائي المتعلق بزواج المغتصب من ضحيته سنة 2014، واعتماد القانون 14-27 بشأن الاتجار بالبشر في عام 2016، وانتهت بدخول القانون رقم 103.13 المتعلق بالعنف ضد المرأة حيز التنفيذ في شتنبر 2018.

إلى جانب هذا التطور التشريعي، أطلق المغرب عدة استراتيجيات وخطط عمل مؤسساتية تهدف إلى دمج النوع الاجتماعي في سياساته القطاعية. وهكذا، أدرجت الدولة محاربة العنف ضد المرأة ضمن برنامجها الحكومي للمساواة للفترة الممتدة بين 2016-2021، والذي ينص محوره الأول على تعزيز حقوق المرأة ومبدأ المساواة.

وفي هذا السياق، تلتزم المندوبية السامية للتخطيط بتعزيز القاعدة الإحصائية الوطنية للنوع الاجتماعي لدعم جهود المغرب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (ODD) وتتبعها رصدها. كما أحرزت المندوبية السامية تقدمًا كبيرًا في إنتاج بيانات إحصائية مصنفة حسب الجنس وبيانات حساسة للنوع الاجتماعي. كما واصلت جهودها من خلال إجراء العديد من البحوث الموضوعاتية مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي.

1. وذلك من خلال المؤتمرات الدولية المتعددة- وخاصة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان *(1993)* والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية (القاهرة *1994)* والمؤتمر الرابع المعني بالمرأة (بكين *1995)* - تلتزم الدول بوضع استراتيجيات لمناهضة العنف ضد المرأة واعتماد الإصلاحات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

إن إجـراء البحـث الوطنـي حـول العنـف ضـد النسـاء والرجـال لسـنة 2019 هـو جـزء مـن هـذا الزخـم المتعلـق بإنتـاج إحصـاءات حساسـة للنـوع الاجتماعـي ونشرهـا واسـتخدامها مـن أجـل دعـم السياسـات العامـة، ويسـاهم في جهـود المغـرب في رصـد أهـداف التنميـة المسـتدامة لخطـة عـام 2030، وخاصـة أهـداف التنميـة المسـتدامة 5 و 11 و 16. وبشـكل أكـثر تحديـدًا، المؤشريـن المرتبطيـن بالغايـة 5.2 المكرسـة لـ «اجتثـاث جميـع أشـكال العنـف ضـد النسـاء والفتيـات مـن الحيـاة العامـة والخاصـة، بمـا في ذلـك التعذيـب والاسـتغلال الجنسـي وأنـواع الاسـتغلال الأخـرى» ومـؤشر للغايـة 5.3 « الراميـة إلى القضـاء عـلى جميـع الممارسـات الضـارة، مثـل زواج الأطفـال والـزواج المبكـر أو القسـري وتشـويه الأعضـاء التناسـلية للإنـاث.»[2]

وبالتـالي، فـإن بحـث عـام 2019 هـو اسـتمرار للبحـث السـابق الـذي أجـري عـام 2009، وفقًـا لتوصيـات شـعبة الإحصـاءات في الأمـم المتحـدة (UNSD) التـي تـوصي بإجـراء أبحـاث حـول العنـف ضـد النسـاء الممثـلات عـلى المسـتوى الوطنـي كل 5 إلى 10 سـنوات للسـماح برصـد الاتجاهـات العامـة. ويهـدف بحـث عـام 2019، مقارنـةً ببحـث عـام 2009، إلى تحديـث البيانـات المتعلقـة بالعنـف القائـم عـلى العلاقـات بـين الجنسـين مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى إلى توسـيع نطـاق تحقيقـه وتحليلـه.

نظـرة عامـة حـول منهجيـة البحـث الوطنـي حـول العنـف ضـد النسـاء والرجـال لعـام 2019

أجـري البحـث في الفـترة مـا بـين فبرايـر ويوليـوز 2019 وغطـى كامـل الـتراب الوطنـي. واسـتند إلى المقابلـة المبـاشرة، مـن خـلال جمـع معطيـات مـع عينـة مـن 12000 فتـاة وامـرأة و 3000 ولـد ورجـل، تـتراوح أعمارهـم بـين 15 و 74، يمثلـون مختلـف الطبقـات الاجتماعيـة والجهـات في البـلاد.

وقـد أُعِـدَّ هـذا البحـث ضمـن منظـور أوسـع مـن البحـث السـابق، مـن أجـل فهـم مختلـف أشـكال العنـف، ولا سـيما العنـف الإلكـتروني، والعنـف بـين الضحايـا ومرتكبيـه بمصدريـه الأنثـوي والذكـوري[3]، في مختلـف مجـالات الحيـاة وحسـب دورة العنـف بهـدف تحليـل التكاثـر الاجتماعـي لهـذه الظاهـرة بمـا يتـماشى مـع المتطلبـات الإحصائيـة لأجنـدة 2030 للتنميـة المسـتدامة.

وتـم تصميـم الاسـتمارة الموجهـة للنسـاء المرجعيـات بطريقـة تسـهل دراسـة ظاهـرة العنـف القائـم عـلى النـوع الاجتماعـي ككل: مـن حيـث انتشـاره، وأشـكاله، ومجالاتـه، ومحدداتـه، والمواقـف تجاهـه، والتصـورات الاجتماعيـة، فضـلا عـن الآثـار الاجتماعيـة والاقتصاديـة الناتجـة عـن هـذا العنـف عـلى الفـرد والأسرة والمجتمـع.

وتتعلـق الأسـئلة المرتبطـة بالانتشـار بجميـع أعـمال العنـف التـي تتعـرض لهـا النسـاء والفتيـات في كل فضـاء اجتماعـي (أو مـكان العيـش) وتتعلـق بفـترة مرجعيـة محـددة بدقـة، وذلـك لتوفـير مـؤشرات حـول المسـتوى الحـالي للعنـف (خـلال الاثنـي عـشر شـهرًا الماضيـة التـي سـبقت البحـث)، وحـول تراكـم حـوادث العنـف وأقدميتهـا في الحيـاة بأكملهـا للضحايـا بالإضافـة إلى خطورتهـا. بالإضافـة إلى معـدل الانتشـار، توفـر البيانـات أيضًـا معلومـات عـن عـدد النسـاء الـلائي تعرضـن لعنـف واحـد عـلى الأقـل خـلال حياتهـن وخـلال الاثنـي عـشر شـهرًا التـي سـبقت البحـث.

وكان الهـدف مـن هـذا البحـث هـو تقديـر التكلفـة الاجتماعيـة، لا سـيما عـلى أبنـاء الضحايـا، والتكلفـة الاقتصاديـة المرتبطـة بآثـاره المبـاشرة أو غـير المبـاشرة عـلى الأفـراد والأسر وكذلـك عـلى المجتمـع. وقـد تـم تجميـع المعطيـات مـن الفتيـات والنسـاء الـلاتي ينتمـين إلى الفئـة العمريـة بـين 15-74 سـنة والـلائي تعرضـن للعنـف الجسـدي أو الجنـسي، حـول جميـع النفقـات المبـاشرة أو غـير المبـاشرة التـي تكبدنهـا، وعائلتهـن، وأسرهـن في أعقـاب أشـد حـدث مـن هـذا العنـف خـلال الإثنـي عـشر شـهرا الماضيـة.

ومـن أجـل فهـم أكـثر شـمولية لظاهـرة العنـف، يقـارب البحـث إحـدى محدداتهـا مـن خـلال تصـور السـكان

2 الأمم المتحدة. أعمال لجنة الإحصاء بشأن خطة التنمية المستدامة في أفق عام 2030. إطار المؤشرات العالمي لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة في أفق عام 2030. A/RES/71/313

المؤشر 5.2.1: نسبة النساء والفتيات اللواتي يبلغن من العمر 15 عامًا فأكثر اللائي عشن أزواجا ضحايا العنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي الذي تعرضن له خلال الاثني عشر شهرًا الماضية من قبل الشريك الحالي أو الشريك السابق ، حسب شكل العنف وحسب العمر

المؤشر 5.2.2: نسبة النساء والفتيات اللواتي يبلغن من العمر 15 عامًا فأكثر واللائي عشن أزواجا ضحايا العنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي الذي تعرضن له خلال الاثني عشر شهرًا الماضية من قبل الشريك الحالي أو الشريك السابق ، حسب شكل العنف وحسب العمر

المؤشر 5.3.1: نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة المتزوجات أو المرتبطات قبل سن 15 أو 18 سنة

3. الأمم المتحدة. قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. شعبة الاحصاء. 2014. مبادئ توجيهية لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة - الدراسات الاستقصائية الإحصائية. نيويورك الأمم المتحدة. ST/ESA/STAT/SER.F/110

يعتبر العنف ضد المرأة أحد أشكال انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر منهجية وانتشارًا في العالم، من ناحية، ومن ناحية أخرى، يعد مشكلة اجتماعية واقتصادية تؤثر على الانسجام الاجتماعي، والنمو الاقتصادي ويهدد تقدم التنمية ككل

المغاربة لها حيث يشكل سلوكياتهم وقيمهم عوامل مضيئة لطابعها الخفي ولترسيخ بعض تجلياتها.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر البحث لسنة 2019 مصدرًا للمعطيات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يكون متوافقًا وقابلًا للمقارنة مع البلدان الأخرى، من خلال ملائمة جميع المفاهيم المستخدمة مع المعايير والقواعد الدولية في هذا المجال من أجل الاستجابة للحاجة إلى معلومات دقيقة لخدمة السياسات الوطنية المعنية بالتوافق مع مبادئ إعلان الأمم المتحدة لعام 1993.

تعاريف ومفاهيم

يُعرَّف الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد النساء الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة (1993) العنف ضد النساء بأنه «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة»[4].

ومن ثم فإن هذا التعريف يقدم توضيحا عمليا لمفهوم العنف القائم على النوع الاجتماعي وأشكاله المختلفة. ويشير إلى مجموعة من السلوكيات والممارسات غير المقبولة، أو التهديدات بمثل هذه السلوكيات والممارسات، سواء كانت تحدث في مناسبة واحدة أو بشكل متكرر، والتي تهدف إلى التسبب أو من المحتمل أن تسبب ضررًا جسديًا أو نفسيًا أو جنسيًا أو اقتصاديًا، وتشمل العنف والتحرش القائم على النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى هذه الأشكال الراسخة من العنف، هناك أشكال أخرى من الانتهاكات، مثل العنف المرتبط بتطبيق القانون وانتهاكات حقوق الإنسان. وإذا كان العنف الجسدي قد عُرِّف نسبيًا تعريفا جيدا، فإنه يصعب تعريف العنف النفسي والعنف الجنسي ويمكن أن يختلف تصورهما اختلافا كبيرا اعتمادًاعلى الفضاء الاجتماعي والثقافي.

العنف الجسدي: أي عنف جسدي موجه ضد فتاة أو امرأة بسبب جنسها. يشمل العنف الجسدي على سبيل المثال لا الحصر: صفعها؛ أو رميها بشيء يمكن أن يؤذيها؛ أو دفعها أو شد شعرها؛ أو ضربها بشيء أو ضربها بقبضة اليد أو غيرها من الأشياء؛ أو ركلها أو عضها أو جرها ؛ أو ضربها أو خنقها أو حرقها؛ أو تهديدها بسكين أو مسدس أو أي سلاح آخر؛ أو استخدام سكين أو مسدس أو أي سلاح آخر ضدها[5].

العنف الجنسي: أي سلوك جنسي ضار أو غير مرغوب فيه يُفرض على الشخص. ويشمل العنف الجنسي أفعال الاتصال الجنسي التعسفي، والمشاركة القسرية في أفعال جنسية، أو محاولة القيام بأفعال جنسية أو القيام بها مع امرأة دون رضاها، بما في ذلك الاغتصاب ومحاولة الاغتصاب، والتحرش الجنسي، والشتم، والتهديد والتعرض، واللمس غير المرغوب فيه، وزنا المحارم وما إلى ذلك.

العنف النفسي: يشمل العنف النفسي مجموعة من السلوكيات التي تتضمن أفعال الإساءة العاطفية من جهة والتحكم في السلوك من جهة أخرى. وغالبًا ما تتعايش هذه السلوكيات مع أعمال العنف الجسدي والجنسي التي يرتكبها الشريك الحميم وتشكل أعمال عنف في حد ذاتها.

ويشمل العنف النفسي على سبيل المثال لا الحصر:

- العنف النفسي العاطفي: إهانتها أو جعلها تشعر بالإساءة تجاه نفسها؛ أو التقليل من شأنها أو إذلالها أمام الآخرين ؛ أو تعمد إخافتها أو ترهيبها؛ أو التهديد بإيذائها أو إيذاء أحبائها الآخرين.
- التحكم في السلوك أو السلوك المهيمن: عزلها بمنعها من مقابلة أسرتها أو أصدقائها؛ مراقبة مكان وجودها والتفاعلات الاجتماعية؛ أو تجاهلها أو معاملتها بدون مبالاة؛ أو الغضب إذا تحدثت مع رجال آخرين ؛ أو الاتهامات الباطلة بالخيانة الزوجية؛ أو التحكم في ولوجها إلى الرعاية الصحية؛ أو التحكم في ولوجها إلى التعليم.

العنف الاقتصادي: نتحدث عن العنف الاقتصادي عندما يحرم شخص ما شريكه من الولوج إلى الموارد المالية، عادة لاستغلاله أو التحكم فيه، أو لعزله أو فرض عواقب سلبية أخرى على رفاهيته. ويشمل العنف الاقتصادي العناصر التالية: حرمان الشخص من الولوج إلى الموارد المالية؛ وحرمانه من الولوج إلى

4. الجمعية العامة للأمم المتحدة. 1993. الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. نيويورك: الأمم المتحدة (القرار ، الوثيقة A / RES / 48/104).

في البحث، تكون القائمة التفصيلية لمختلف أعمال العنف الجسدي (بدون استخدام مصطلح «عنف») أكثر ملاءمة لتلخيص العنف الجسدي أكثر من سؤال عام عن العنف الجسدي، الذي يعتمد تفسيره على التصورات الذاتية. وتتضمن قائمة أعمال العنف الجسدي الواردة أدناه أكثر أعمال العنف الجسدي شيوعًا ضد المرأة وهي قائمة الحد الأدنى الموصى بها للاستخدام من قبل البلدان. وهذه القائمة ليست شاملة ولا مغلقة لأي بلد ويمكن تمديدها حسب الحاجة في كل سياق.

5. الأمم المتحدة. تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه على العنف على الإنترنت ضد النساء والفتيات من منظور حقوق الإنسان. 2018. مجلس حقوق الإنسان. A/HR/C/38/47.

الممتلكات والأموال المستدامة؛ وعدم الاحترام المتعمد لمسؤولياته الاقتصادية، مثل نفقة الطفل أو الدعم المالي للأسرة، مما يعرضه للفقر ومشقة العيش؛ وحرمانه من سوق العمل والتعليم؛ وحرمانه من المشاركة في اتخاذ القرار بشأن وضعه الاقتصادي[6].

وفي إطار البحث، تجلى العنف الاقتصادي في فضاء العمل بشكل أساسي من خلال التمييز من حيث تعويض الراتب أو الترقية أو التدريب مقارنة بالزملاء الذكور والتهديد بالفصل لسبب ما (إذا حملت) أو بدون سبب معلن.

العنف الإلكتروني: أي عمل من أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي يتم ارتكابه أو تسهيله أو تفاقمه كليًا أو جزئيًا باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على سبيل المثال الهواتف الثابتة أو المحمولة والهواتف الذكية أو الإنترنت أو منصات التواصل الاجتماعي أو البريد الإلكتروني والتي تستهدف المرأة لأنها امرأة أو تؤثر عليها بشكل خاص.

العنف المتعلق بتطبيق القانون: ركز البحث على مظهرين محددين لانتهاكات القانون، مثل حضانة الأطفال وحقوق نفقة الطفل. وبالتالي، فإن الساكنة المعنية بهذا النوع من العنف تقتصر على أي امرأة لديها أطفال من زواج سابق.

انتهاكات حقوق الإنسان: تشير بشكل عام إلى أي انتهاك لحقوق الإنسان والحريات، بغض النظر عن الجنس. ويعد العنف ضد المرأة من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية والأكثر انتشارًا في العالم. وقد ركز بحث عام 2019 على جوانب معينة من الخصوصية في ممارسة الحقوق الأساسية للمرأة، لا سيما قانون الأسرة مثل الزواج المبكر، والاقتران القسري، والطلاق غير التوافقي، وما إلى ذلك.

بالإضافة إلى تعدد أشكال العنف، فإنه يشير أيضًا إلى الفضاء الذي يحدث فيه. ويمكن أن يكون هذا الفضاء اجتماعيًا أو مؤسسيًا أو مهنيًا أو عامًا، وبالتالي تحديد أنواع العنف وخصائص الضحايا ومرتكبي هذا العنف وطبيعة ردود الفعل والتدابير التي اتخذها الضحايا. وبشكل عام، يتم أخذ خمسة فضاءات مختلفة في الاعتبار:

الفضاء الزوجي والعلاقة بين الشريكين الحميمين: ويشمل العنف الممارس في هذا الفضاء: «العنف المنزلي» و «العنف بين الشريكين الحميمين». ويبدو أن مفهوم «العنف بين الشريكين الحميمين» أكثر شمولاً من مفهوم العنف الزوجي، لأنه يشمل أيضًا العنف في العلاقات الحميمة خارج الزواج وفي سياق ما بعد الانفصال. ووفقا لتعريف هذا البحث، فإن العنف الزوجي يشير تحديدا إلى هذا المفهوم الشامل، وفقًا لصياغة المؤشرات حول العنف ضد المرأة في أهداف التنمية المستدامة. ويشمل أي عمل من أعمال العنف النفسي أو الجسدي أو الجنسي أو الاقتصادي أو المرتبط بتطبيق القانون والذي يرتكبه الزوج/ الزوج السابق أو الخطيب/ الخطيب السابق أو الشريك الحميم/ الشريك الحميم السابق.

الفضاء العائلي: يشير العنف العائلي القائم على النوع الاجتماعي إلى ممارسة عنف جسدي، أو نفسي، أو جنسي، أو اقتصادي، أو التهديد بممارسته، في سياق علاقة عائلية غير العلاقة الزوجية من قبل شخص يتمتع بميزة هيكلية أو بالقوة. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات مع جميع أفراد الأصهار هي أيضًا جزء من هذا الفضاء.

فضاء العمل: يمكن أن يرتكب العنف في مكان العمل أو في إطار ممارسة النشاط الاقتصادي من قبل الرؤساء في التسلسل الهرمي، أو الزملاء، أو الزبناء ... أو أي شخص آخر يقوم بعمل عنيف تجاه الضحية في إطار ممارسة نشاطها المهني.

فضاء الدراسة والتكوين: هو أي عنف جسدي ونفسي وجنسي، بما في ذلك التحرش والاغتصاب، يرتكب في المؤسسات التعليمية والتكوينية أو في محيطها ضد التلميذات أو الطالبات من قبل المعلمين، أو الفريق الإداري، أو الزملاء، أو أي شخص آخر في محيط المؤسسة.

الفضاء العمومي: يشير الفضاء العمومي إلى الأماكن التي يمكن للعامة الولوج إليها، سواء كانوا يعيشون في مكان قريب أم لا. ويتعلق الأمر بالشوارع، والساحات، والمساحات الخضراء، والمحطات، والملاعب الرياضية، والشواطئ، وما إلى ذلك، والتي تتيح للجميع التنقل بحرية مع احترام مبادئ الولوج

6. الأمم المتحدة. تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه على العنف على الإنترنت ضد النساء والفتيات من منظور حقوق الإنسان. 2018 .مجلس حقوق الإنسان .A/HR/C/38/47.

وكان الهدف من هذا البحث هو تقدير التكلفة الاجتماعية، لا سيما على أبناء الضحايا، والتكلفة الاقتصادية المرتبطة بآثاره المباشرة أو غير المباشرة على الأفراد والأسر وكذلك على المجتمع

والمجانية.

ويتم التعامل مع العنف في الأماكن العمومية في شكله النفسي والجسدي والجنسي والذي قد يرتكبه أشخاص من المعارف (أصدقاء، جيران) أو غرباء، أو أيضًا من قبل أشخاص يسهرون على تطبيق القانون أو من مقدمي الخدمات في الإدارات أو غيرها.

أشد حدث عنف: تم تحديده من قبل ضحية العنف التي تعرضت لفعل أو العديد من أعمال العنف التي ارتكبها الشريك أو المرتكبون الآخرون اعتمادًا على فضاء العنف المعتبر (الزوجية، والأسرة، وأماكن العمل، وأماكن الدراسة والأماكن العامة)، والذي قد أدى أو لم يؤد إلى عواقب على الصحة البدنية و/ أو العقلية للضحية، أو تسبب أو لم يتسبب في الخسائر. ويمكن أن يترجم حدث العنف إلى فعل منفرد أو مجموعة من أفعال العنف الجسدي أو الجنسي المصنفة وفقًا لدرجة خطورتها، وذلك لكل شكل من أشكال العنف.

التكاليف المالية المباشرة الملموسة: تتكون من المصاريف التي تدفعها النساء ضحايا العنف والأسر مقابل الخدمات المتلقاة بعد العنف الذي تعرضن له، ولا سيما الرعاية الصحية، أو المصاريف القانونية، أو الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، أو الإيواء، أوتعويض أو إصلاح البضائع المتلفة جراء العنف.

التكاليف المالية غير المباشرة الملموسة: هي التكاليف الاقتصادية المحتسبة على أساس تكلفة الفرصة البديلة بما في ذلك فقدان الدخل بسبب التغيب عن العمل المؤدى عنه، والتغيب عن الأعمال المنزلية، وكذا التغيب عن المدرسة للضحايا وأطفالهن.

التكلفة الاقتصادية الإجمالية للعنف حسب فضاء العيش: يتم تقديرها من خلال تجميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة، والتي تكبدتها الضحية أو زوجها أو عائلتها أو الأسر الأخرى في أعقاب أشد حدث عنف جسدي و/ أو جنسي تعرضت له خلال الإثني عشر شهرًا الماضية في كل فضاء من فضاءات العيش.

تعتبر التكاليف والنفقات المباشرة وغير المباشرة التي تتحملها الضحية و/ أو أسرتها أو أقاربها أو معارفها بعد حادثة العنف الجسدي و/ أو الجنسي، التكاليف الأشد التي تتكبدها المرأة في كل فضاء خلال الاثني عشر شهرًا السابقة للبحث لإعطاء تقدير للتكلفة الإجمالية للعنف. وبالنظر إلى تكرار وقوع الأحداث الأكثر عنفًا، فإن التكلفة الإجمالية تأخذ في الاعتبار جميع الأحداث التي لها نفس الدرجة من الخطورة التي عانت منها الضحية خلال هذه الفترة المرجعية.

التكلفة الإجمالية = (تكلفة أشد حدث عنف) × (ترددها)

التكلفة الاقتصادية الإجمالية للعنف: تم الحصول عليها عن طريق إضافة جميع التكاليف الإجمالية المقدرة في جميع فضاءات العيش.

وتركز هذه المذكرة الموجزة على العنف الحالي المتعرض له خلال الإثني عشر شهرا الماضية وهذا من خلال خمسة محاور. بحيث إن المحور الأول مخصص لعرض مستوى انتشار العنف وتحليله. بينما يتناول المحور الثاني المحددات الفردية والعلائقية والمجتمعية والاجتماعية للعنف ضد المرأة. والمحور الثالث يدرس التكلفة الاجتماعية للعنف من خلال تحليل عواقبه على صحة الضحايا وأطفالهن ورفاههن الشخصي والاجتماعي. وأما المحور الرابع فيقدر التكاليف الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للعنف ضد المرأة. ويعرض المحور الأخير تصورات النساء لظاهرة العنف واتجاهاته وأصله.

يؤثر العنف القائم على النوع
الاجتماعي، بشكل غير متكافئ، على
جميع فئات النساء، فكيف تتجلى هذه
الظاهرة؟

I

انتشار العنف ضد المرأة: الاتجاهات والتطورات

تعرضت أكثر من امرأة من أصل امرأتين إلى فعل عنف واحد على الأقل خلال الاثني عشر شهرًا الماضية

بشكل عام، يُظهر تحليل نتائج بحث 2019 أن أكثر من 8 نساء وفتيات تتراوح أعمارهن بين 15 و 74 من أصل 10 نساء قد عانين من فعل عنف واحد على الأقل خلال حياتهن (82.6%، مع 83.1% في الوسط الحضري و81.6% في الوسط القروي).

وخلال الاثني عشر شهرًا السابقة للبحث، عانت أكثر من 7.6 مليون امرأة، أو نسبة 57.1%، من فعل عنف واحد على الأقل، وذلك كيفما كانت أشكاله ومجالاته. ويؤثر هذا العنف على النساء الحضريات (5.1 مليون امرأة، أو 58.3%) أكثر من النساء المقيمات في الوسط القروي (2.5 مليون، أو 55%).

يرتفع معدل انتشار العنف بشكل عام في بعض جهات المملكة، ولا سيما في الدارالبيضاء-سطات (71.1%)، بني ملال- خنيفرة (63.9%)، طنجة-تطوان- الحسيمة (61.5%) وسوس-ماسة (58.2%). ومع ذلك، فهو أقل في جهات أخرى كالجهة الجنوبية (37.4%) وجهة الشرق (37.5%) ودرعة تافيلالت (40.6%).

انتشار العنف

82,6%

من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 74 سنة تعرضن خلال حياتهن إلى فعل عنف واحد على الأقل وذلك كيفما كان شكله

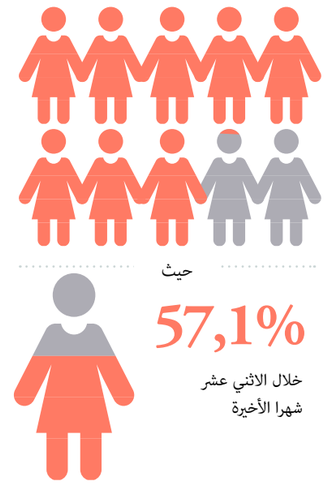

ويرتفع معدل انتشار العنف بشكل عام في بعض مناطق المملكة

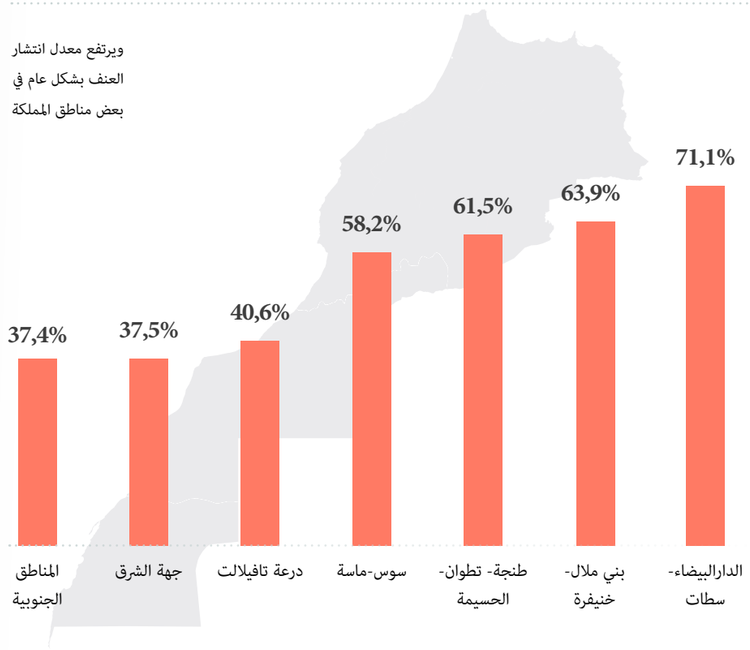

لا يحمي التعليم ولا النشاط الاقتصادي المرأة من العنف

بالإضافة إلى ذلك، فإن الفتيات والنساء دون سن الخمسين هن الفئة العمرية الأكثر تعرضًا لمختلف أشكال العنف والتي يتجاوز انتشارها المعدل الوطني، ولا سيما الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 سنة وبين 20 إلى 24 سنة بنسبتي 70.7% و 65.8%. فكلما كانت النساء مسنات، كلما كن أقل عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي. إذ إن 51.6% من النساء اللاتي تتراوح أعمارهم بين 50-54 سنة يعانين من العنف، و 46.8% ممن تتراوح أعمارهن بين 55-59 سنة و 33.2% ممن تتراوح أعمارهم بين 60 - 74 سنة.

ولا يحمي التعليم المرأة من العنف، حيث تعاني المرأة المتعلمة من مزيد من العنف: وتبلغ نسبة انتشار العنف بين النساء ذوات مستوى تعليمي عال 62.7%، وقرابة 65% بين ذوات المستوى الثانوي الإعدادي أو الثانوي التأهيلي، مقابل 49.6% بين النساء دون أي مستوى تعليمي.

وحسب نوع النشاط، فإن النساء غير النشيطات مهنياً، ولا سيما ربات البيوت، أقل عرضة للعنف (54.8%) من نظرائهن النشيطات المشتغلات (64.2%) وحتى أقل من النساء العاطلات عن العمل (73,5%).

مواصفات المرأة المعنفة

70,7%

من الفتيات الذين تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة تعرضن للعنف ويتجاوز معدل انتشار العنف وسط هذه الفئة المعدل الوطني بالنسبة للعنف النفسي والجسدي والجنسي

الأعمار

65%

من النساء الحاصلات على مستوى إعدادي أو ثانوي تعرضن لأفعال عنف

التعليم

73,5%

من النساء العاطلات عن العمل تعرضن للعنف، بمعدل يتجاوز ب16 نقطة المعدل الوطني

النشاط الاقتصادي

الفضاء الزوجي هو الفضاء المعيشي الأكثر اتساما بالعنف ويظل العنف النفسي هو الشكل الأكثر شيوعا

مع انتشار العنف بنسبة 46.1% (5.3 مليون امرأة)، يظل الفضاء الزوجي هو الأكثر اتساما بالعنف، وذلك في وسطي الإقامة معا. ويأتي فضاء الدراسة والتكوين في المرتبة الثانية بنسبة 22.4% (20.7% في الوسط الحضري و 31.2% في الوسط القروي) من بين التلميذات أو الطالبات اللاتي تعرضن لأفعال عنف خلال الاثني عشر شهرا الماضية. وفي الفضاء الأسري، يبلغ معدل انتشار العنف الذي يرتكبه أحد أفراد الأسرة غير الزوج 18.6%، أي ما يقرب من 2.5 مليون امرأة (17.9% في الوسط الحضري و 19.8% في الوسط القروي).

بالإضافة إلى ذلك، تعرضت 15.1% من النساء للعنف أثناء ممارسة أنشطتهن المهنية خلال الاثني عشر شهرًا الماضية (18.2% في الوسط الحضري و 8.1% في الوسط القروي). وفي الفضاء العمومي، تعرضت 1.7 مليون امرأة لأعمال عنف (12.6%). وتبلغ هذه النسبة 15.6% في الوسط الحضري، أي ضعف النسبة المسجلة في الوسط القروي (7.1%).

وأخذا بعين الاعتبار مختلف فضاءات العيش، يظل العنف النفسي هو الأكثر انتشارًا بمعدل انتشار يقارب 47.5%، أي 6.4 مليون امرأة يعانين منه. أما بالنسبة لأشكال العنف الأخرى، فقد تعرضت 1.8 مليون امرأة للعنف الجنسي، أي بمعدل انتشار 13.6%، و 1.7 مليون امرأة ضحية للعنف الجسدي (12.9%)، وعانت 1.9 مليون امرأة من العنف الاقتصادي (14.3%). كما يؤثر العنف الإلكتروني على ما يقرب من 1.5 مليون امرأة (13.8%). وتصل نسبة العنف المتعلق بتطبيق القانون، الذي يؤثر على النساء اللواتي لديهن أطفال من زواج سابق، إلى 35.5% من النساء (163 ألفاً).

وتبلغ نسبة النساء ضحايا العنف الجسدي و/ أو الجنسي خلال الإثني عشرشهرا الماضية، 22.2% على الصعيد الوطني، وهي أعلى في الوسط الحضري (23.4%) منها في الوسط القروي (19.8%). كما تبلغ نسبة النساء ضحايا العنف الجنسي و/ أو الجسدي و/ أو النفسي 51.3% على الصعيد الوطني. ويتجلى هذا العنف بالدرجة الأولى في الفضاء المنزلي، الذي يفترض أن يكون فضاء للأمان والحماية، حيث تبلغ نسبة انتشاره 44.1% في الفضاء الزوجي و 15.4% في الفضاء الأسري.

الميبان1: معدل انتشار العنف ضد النساء في الفئة العمرية من 15 إلى 74 سنة حسب نوع العنف ووسط الإقامة (%)

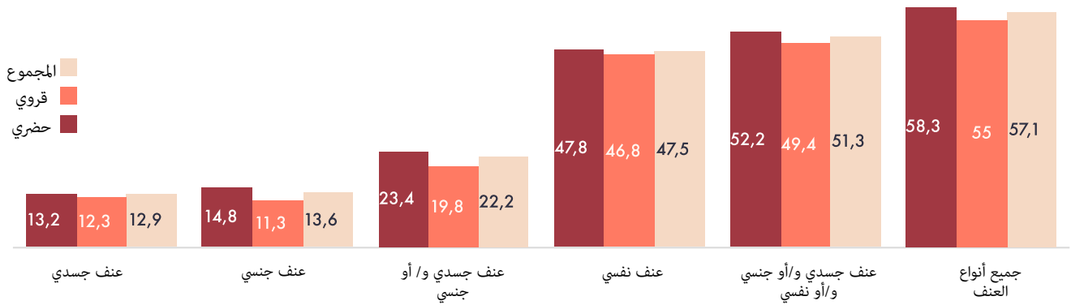

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

تراجع العنف النفسي والجسدي وتزايد العنف الجنسي والاقتصادي

على الرغم من الطبيعة الهيكلية للعنف ضد المرأة، فقد أظهر بشكل عام اتجاهاً نحو الانخفاض خلال العقد الماضي. وبالفعل، فقد انخفض عدد الضحايا اللائي عانين من فعل عنف واحد على الأقل بنسبة 6 نقاط مئوية بين عامي 2009 و 2019، منتقلا من 63% إلى 57% على التوالي، إذا أخذنا في الاعتبار المجموعة المستهدفة لعام 2009 من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن من سن 18 إلى 64 سنة دون مراعاة العنف الإلكتروني.

ويختلف هذا التطور باختلاف أشكال العنف. فمقابل انخفاض معدلات انتشار العنف النفسي والجسدي مقارنة بعام 2009 بنسبة 9 و 2 نقاط على التوالي (من 58% إلى 49% ومن 15% إلى 13% على التوالي)، فإن العنف الجنسي والاقتصادي على العكس من ذلك، قد سجلا تزايدا ملحوظا بنحو 5 و 7 نقاط، من 9% إلى 14%، ومن 8% إلى 15% على التوالي.

وقد لوحظ نفس التوجه في وسطي الإقامة معا باستثناء العنف الجسدي الذي تزايد ب 4 نقاط في الوسط القروي، منتقلا من 9% عام 2009 إلى 13% عام 2019.

الجدول 1 :تطور العنف ضد النساء اللاتي تتراوح أعمرهن بين 18 و 64 سنة، بين عامي 2009 و 2019 ،حسب شكل العنف ووسط الإقامة (%)

	الوسط الحضري		الوسط القروي		الوسطين معا	
أشكال العنف	2009	2019	2009	2019	2009	2019
العنف النفسي	62	49	52	49	58	49
العنف الجسدي	19	13	9	13	15	13
العنف الجنسي	10	15	7	12	9	14
العنف الاقتصادي	6	15	13	15	8	15
جميع الأشكال مجتمعة	67	57	56	55	63	57

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

ملحوظة: اعتبرت المقارنة بين عامي 2009 و 2019 الفئة العمرية 18-64 وهي فئة الساكنة المرجعية لبحث 2009 مع عدم الأخذ بعين الاعتبار العنف الإلكتروني

معدل انتشار العنف حسب شكل العنف ومقارنته بسنة 2009

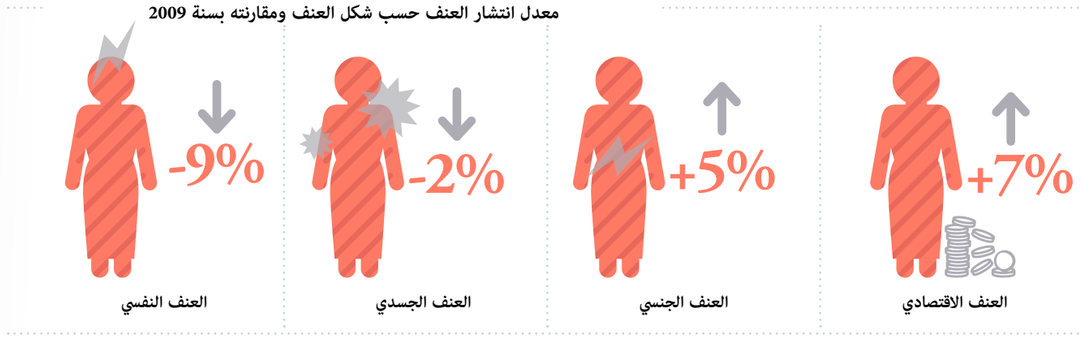

بمعدل 52% (أي 6.1 مليون امرأة تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 عامًا)، تزايد معدل الانتشار المسجل في الفضاء المنزلي الذي يشمل السياق الفضاء والأسري (بما في ذلك الأصهار)، بمقدار نقطة واحدة مقارنة بسنة 2009. ومقابل ذلك، تراجع العنف في الفضاءات الاجتماعية الأخرى (العمل والتعليم والأماكن العامة) وبشكل خاص في الفضاء العمومي حيث سجل معدل انتشاره انخفاضًا كبيرًا بنسبة 20 نقطة، منتقلا من 33% إلى 13%، يليها فضاء الدراسة والتكوين مع انخفاض 5 نقاط، من 24% إلى 19%. ومع ذلك، تكشف المعطيات عن اتجاهات معكوسة حسب مكان الإقامة: تراجع العنف في الوسط الحضري وارتفاعه في الوسط القروي، في جميع فضاءات العيش، باستثناء الفضاء العمومي الذي سجل انخفاضا في مستوى العنف في وسطي الإقامة كليهما.

في الفضاء الزوجي، تعاني النساء الحضريات أكثر من العنف الاقتصادي والنساء القرويات أكثر من العنف الجسدي والجنسي

يبقى العنف النفسي هو الشكل الأكثر شيوعاً في الفضاء الزوجي بغض النظر عن وسط الإقامة (43%) خلال الاثني عشر شهرا التي سبقت البحث. فقد عانت 30.8% من النساء من السلوك المهيمن و 31.9% من العنف العاطفي.

وبالإضافة إلى ذلك، عانت 9.9% من النساء على الصعيد الوطني (أو 1.1 مليون امرأة) على الأقل من فعل عنف جسدي واحد يتراوح من الصفع إلى التهديد أو استخدام السكين بمعدلي 72.4% و 6.6% بين ضحايا العنف الجسدي.

وتعرضت حوالي 7 من كل 100 امرأة لعنف جنسي واحد على الأقل في إطار العلاقة مع الشريك (6.8%). وأجبر معظمهن (86%) على قبول الجنس خوفا من الشريك في حالة الرفض، وأجبر 56.7% منهن على ممارسة الجنس بدون رضاهن و 12.7% على ممارسة أنشطة جنسية مهينة في نظرهن.

وتعاني 10.6% من النساء من فعل واحد أو أكثر من أفعال العنف الاقتصادي. إذ إن شركاء 49% من هؤلاء الضحايا يمنعونهن من ممارسة نشاط مهني، ويرفض 48.9% إعطاءهن نقوداً لاحتياجات الأسرة، بينما 23.5% من الأزواج يجبرونهن على المساهمة في نفقات الأسرة و11.6% يأخذون أموالهن أو يسحبونها من حساباتهن رغماً عنهن.

واعتمادًا على وسط الإقامة، تتعرض المرأة القروية للعنف الجسدي و/أو الجنسي (16.2%) وانتهاكات تتعلق بتطبيق القانون (38.6%) مقارنة بالنساء الحضريات (13.1% و 34.4% على التوالي). ويبقى اتجاه العنف الاقتصادي معكوسا إذ هو أكثر انتشارًا في الوسط الحضري (11.1%) منه في الوسط القروي (9.6%).

وبتحليل معدلات العنف الزوجي حسب التوزيع الجهوي، فقد سجلت أعلى مستوياتها في مناطق الدار البيضاء الكبرى - سطات (61.7%)، وبني ملال- خنيفرة (50%)، وطنجة -تطوان-الحسيمة (49%) بينما سجلت أدنى مستوياتها في جهة الشرق (26.7%) والجنوب (27.1%) ودرعة تافيلالت (31.6%).

وربما يعكس هذا التفاوت الجهوي في انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي الاختلافات الاجتماعية والثقافية التي تميز العلاقات الاجتماعية والعائلية في هذه الجهات. ومن ناحية أخرى، يمكن تعزيز هذه الفوارق أو تقليلها اعتمادًا على مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، بما في ذلك مستوى المشاركة الاقتصادية للمرأة. وربما تلعب هذه الاختلافات السياقية دورًا في تحديد أدوار ومكانة الرجال والنساء بالإضافة إلى التمثلات والصور النمطية المرتبطة بهم.

وتتيح نتائج بحث 2019 تحديد العوامل الفردية أو الظرفية التي تجعل النساء أكثر عرضة للعنف الزوجي، ولا سيما الحالة الزواجية والسن ومستوى التعليم والاستقلال الاقتصادي وحجم الأسرة، إلخ.

وتبقى النساء المتزوجات بشكل عام هن الأكثر معاناة من العنف الزوجي بجميع أشكاله حيث يبلغ معدل انتشار العنف الزوجي بين النساء المتزوجات 52.1% مقابل 47% بين العازبات اللاتي لديهن أو كان لديهن خطيب أو صديق مقرب و 1% بين المطلقات.

وإذا كانت النساء المتزوجات يتعرضن للعنف النفسي بشكل عام أكثر من العازبات (49.4% مقابل 46.7% على التوالي)، فإن هؤلاء الأخيرات هن أكثر ضحايا السلوك المهيمن للشريك (42.6%) من العنف العاطفي (27%). وهذه النسب هي على التوالي 35.2% و 37.1% بين النساء المتزوجات.

وبالإضافة إلى ذلك، يتناقص العنف في الفضاء الزوجي تدريجياً مع تقدم المرأة في العمر. فكلما كانت المرأة أصغر سنا، كلما كانت ضحية للعنف من طرف الشريك. وعلى العموم ، فإن الفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة هن الأكثر تضررًا من العنف الذي يمارسه الشريك الحميم الحالي أو السابق (58.8%)، أكثر من الشابات من 35 إلى 44 سنة (51.9) %). وحدها الفئة العمرية من 45 سنة وما فوق التي تسجل معدل انتشار للعنف أقل من المتوسط الوطني البالغ 46.1% وذلك بمعدل 37.6% للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 45 و 54 سنة و 16.6% بالنسبة لأولئك اللواتي تتراوح أعمارهن بين 55 و 74 سنة.

وحسب شكل العنف، فإذا كانت الفتيات والشابات في الفئة العمرية 15-24 سنة هن الأكثر تضررا من العنف النفسي (56.7%)، تليهن النساء في الفئة العمرية 25-34 سنة (53.6%)، فإن العنف الجسدي والاقتصادي يؤثران بشكل رئيسي على النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و 34 سنة مع معدل انتشار كل منهما بنسبة 12.7% و 14.1% على التوالي.

المبيان2: معدل انتشار العنف الأسري (%) حسب الفئات العمرية والحالة الاجتماعية للضحايا

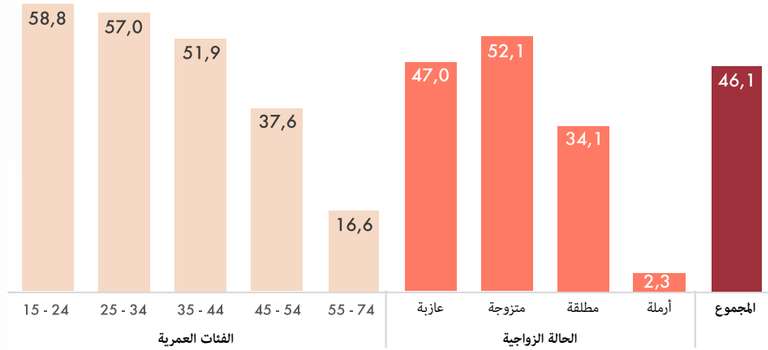

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

الفضاء الزوجي

58,8%

من الفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 عامًا هن الأكثر تضررًا من العنف الممارس من طرف الشريك الحميم الحالي أو السابق

52,1%

من النساء المتزوجات بشكل عام هن الأكثر معاناة من العنف الزوجي بجميع أشكاله

بالإضافة إلى ذلك، يكشف البحث أن مستوى تعليم الفتيات والنساء لا يحميهن من العنف الزوجي. وتعاني واحدة من كل امرأتين من مستوى تعليمي يتراوح من الابتدائي إلى الأعلى، على الأقل من فعل واحد من العنف الزوجي، في حين أن معدل الانتشار بين النساء غير الحاصلات على مستوى تعليمي (40.1%) يظل أقل من المعدل الوطني.

ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن التعليم يجعل النساء أكثر حساسية لعلاقات سيطرة الذكور والعنف القائم على النوع الاجتماعي. إذ إنه من بين جميع أشكال العنف، فإن العنف النفسي هو أكثر ما يتعرض له ما يقرب من نصف النساء الحاصلات على تعليم ثانوي إعدادي أو تأهيلي أو عال، مقارنة بـ 36.5% من النساء بدون أي مستوى تعليمي. وأخذا بعين الاعتبار المستويين الأخيرين فقط من التعليم، تتعرض ما بين 4 إلى 5 نساء ذوات التعليم العالي من كل 100 للعنف الجسدي (4.1%) أو العنف الجنسي (4.6%)، بينما تبلغ هذه النسب هي 9.7% و 6.4% على التوالي بالنسبة للنساء اللواتي ليس لديهن أي مستوى تعليمي.

وعلاوة على ذلك، لا يعتبر النشاط الاقتصادي للمرأة عاملاً يحميها من العنف الزوجي أيضًا. وبالفعل، فإن معدل الانتشار يبلغ 48.3% بين النساء النشيطات المشتغلات مقابل 45.3% بين غير النشيطات.

ويعتبر حجم الأسرة أيضا أحد العوامل المسببة للعنف في هذا الفضاء. فكلما كبرحجم الأسرة، كلما زاد مستوى العنف. وهكذا يتجاوز معدل الانتشار 50% في أسرة مكونة من أربعة أفراد أو أكثرمقابل 46.2% لأسرة مكونة من ثلاثة أفراد و 34.4% للأسر المكونة من شخصين.

وعلى ضوء كل هذه النتائج المتعلقة بأشكال العنف الثلاثة (النفسي والجسدي والجنسي) في الفضاء الزوجي، واستجابة لاحتياجات مؤشرات وغايات أهداف التنمية المستدامة، تبلغ نسبة النساء ضحايا العنف الجسدي و/ أو الجنسي و/ أو النفسي 44.1% دون فرق واضح بين وسطي الإقامة (43.9% في الوسط الحضري و 44.6% في الوسط القروي). ويبقى معدل الانتشار سائدا بين النساء الأصغر سنًا، حيث يرتفع إلى 58% بالنسبة للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة مقابل 16% لمن تتراوح أعمارهن بين 55 و 74 سنة.

تبلغ نسبة انتشار العنف في الفضاء العائلي غير الزوجي، المرتكب من طرف أحد أفراد الأسرة 18.6% (قرابة 2.5 مليون امرأة). ويبقى هذا العنف أكثر حدة بين النساء القرويات (19.8%) منه بين النساء الحضريات (17.9%) وتظل النساء اللائي يعشن في جهات الدار البيضاء-سطات (24.4%) وبني ملال خنيفرة (20%) على وجه الخصوص هن الأكثر معاناة، مقارنة بمناطق الشرق (12.8%) والمناطق الجنوبية (13%) التي تسجل أدنى المعدلات.

في الفضاء العائلي، الفتيات والنساء الشابات هن الأكثر عرضة للعنف المرتكب من طرف الرجال والنساء على حد سواء

وعلى غرار الفضاء الزوجي، يظل العنف النفسي الشكل الأكثر شيوعاً بنسبة 15.1% (14.9% في الوسط الحضري و 15.5% في الوسط القروي). ويعتبر العنف الاقتصادي هو الشكل الثاني الذي يحدث في هذا الفضاء، حيث يؤثر على 5 من كل 100 امرأة (4.8% مع 4% في الوسط الحضري و 6.2% في الوسط القروي). ويتجلى بشكل أساسي في حرمان الضحايا من تدبير مواردهم بحرية (67% على المستوى الوطني، و 72% في الوسط القروي، و 62% في الوسط الحضري). ويؤثر العنف الجسدي

على 2 من كل 100 امرأة والعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، على 5 من كل 1000 امرأة.

ولا تزال الفتيات والشابات أكثر الفئات هشاشة للعنف في الفضاء العائلي. وقد تعرض حوالي 35.4% من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة لواحد أو أكثر من أشكال العنف، وهو ضعف معدل الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و 34 سنة (17.2%) بل وأكثر من النساء الأكبر سنًا اللواتي تتراوح أعمارهن بين 35-44 سنة (14.6%).

وهكذا، تظل النساء الأكبر سنا أقل عرضة للعنف العائلي. وهذه الملاحظة صالحة لجميع أشكال العنف (النفسي والجسدي والجنسي) باستثناء العنف الاقتصادي الذي يتغير انتشاره، حيث انتقل من 4% بين 15-24 سنة إلى 5.7% بين 45-54 سنة و 7.4% بين 55-74 سنة.

وتجدر الإشارة إلى أن الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة هن أكثر ضحايا السلوك المهيمن (28.9%) من العنف العاطفي (18.4%). وتتعرض النساء من الفئات العمرية الأخرى لهذين النوعين من العنف النفسي بدرجة أقل وبنفس المستوى تقريبًا وذلك بمعدل انتشار لا يتجاوز 10%. كما أن النساء العازبات هن الأكثر عرضة للعنف النفسي (39.7%) حيث أن أغلبهن ضحايا للسلوك المهيمن (35.3%).

المبيان3: معدل انتشار العنف العائلي حسب أشكال العنف وأعمار الضحايا (%)

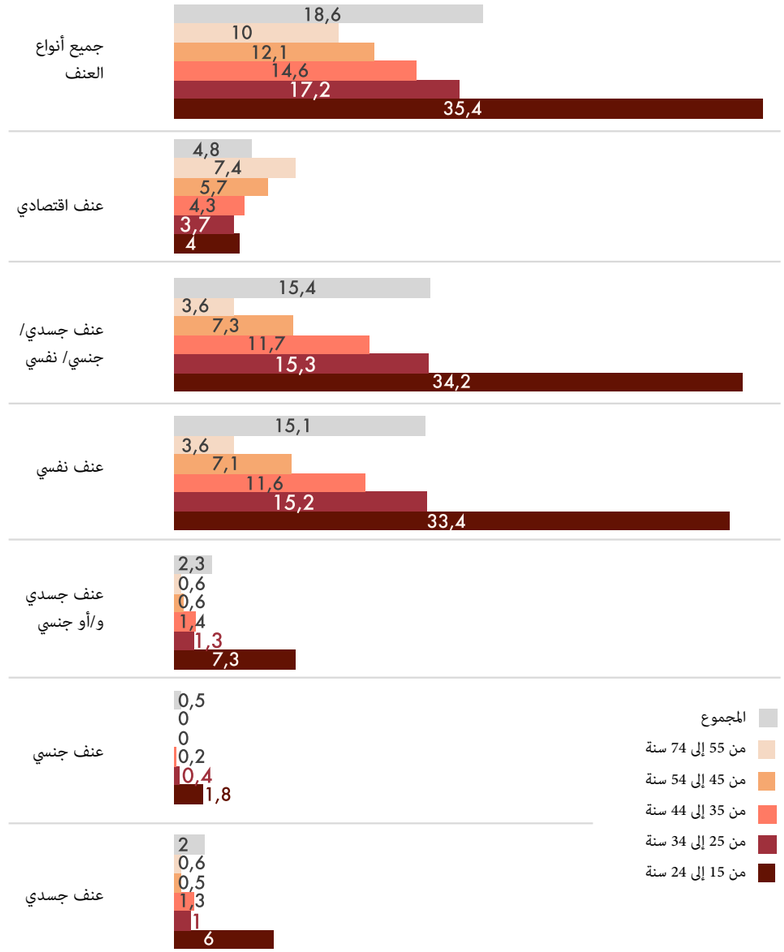

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

وكما هو الحال في الفضاء الزوجي، فإن النساء اللواتي لم يحصلن على التعليم هن الأقل عرضة للعنف العائلي حيث يبلغ معدل الانتشار بينهن 13.4% مقابل 19% بين ذوات المستوى الابتدائي، و 26% بين الحاصلات على مستوى ثانوي و 19.8% بين الحاصلات على مستوى تعليمي عال. وتنطبق هذه الملاحظة على جميع أشكال العنف المتعرض له في هذا الفضاء باستثناء العنف الاقتصادي، حيث تفوق نسبة انتشاره بين النساء غير الحاصلات على أي مستوى تعليمي (5.9%) منه بين الحاصلات على تعليم ابتدائي (5.4%) أو ثانوي تأهيلي (2.9%) أو تعليم عال (3.1%).

واعتمادا على نوع النشاط، فإن العنف في الفضاء العائلي، بغض النظرعن شكله، يحدث ضد العاطلات عن العمل (28.5 %) أكثر منه ضد النساء النشيطات المشتغلات أو النساء غير النشيطات (18 %). ومن بين هؤلاء، يُمارس هذا العنف على المساعدات العائليات والمتعلمات (22.2%) أكثر منه على النساء الأجيرات (19.3%).

ويزداد العنف العائلي أيضًا مع حجم الأسرة، حيث ينتقل معدل العنف من 15% للأسر المكونة من 2 إلى 3 أفراد إلى 23% للأسر المكونة من 6 أفراد أو أكثر. وينتقل العنف النفسي من 9.8% للأسرة المكونة من شخصين إلى 19.5% للأسرة المكونة من 6 أفراد أو أكثر، وينتقل العنف الجسدي من 1.3% للأسر المكونة من شخصين إلى 3 أفراد، 1.3% للأسر المكونة من 6 أفراد أو أكثر.

ويتعدد مرتكبو العنف في السياق العائلي حيث 23.5% من النساء هن ضحايا عنف الأب و 22.1% ضحايا عنف الأخ. وتبلغ هذه النسب على التوالي 23.8% و 21.3% في حالة العنف النفسي.

كما أن 18.5% من النساء ضحايا هذا العنف يتهمن الأم و8.1% يتهمن الأخت. وإذا نظرنا إلى النساء المتزوجات، فإن المرتكبين الرئيسيين من جانب الأصهار هم في الغالب من الإناث: والدة الزوج متهمة بنسبة 36.4 % من الضحايا (مقابل 9.1 % بالنسبة لأب الزوج) وأخت الزوج بنسبة 26.2% (مقابل 12.2% لأخ الزوج).

أمافيما يتعلق بالعنف الجسدي، فإن أكثر مرتكبي العنف شيوعا هم الأخوة الذكور بنسبة 32.9% من الضحايا. وتبلغ نسبة الضحايا اللواتي يتهمن الأباء 23.6% والأمهات 21.4%. بالإضافة إلى ذلك، يتم الإشارة إلى مرتكبي العنف من الأصهار، فنسبة 25.2% و 17.3% و 13.6% من النساء المتزوجات يتهمن الحموات وأخوات الزوج، وأخوة الزوج على التوالي.

هيمنة العنف النفسي والتمييز الاقتصادي في الفضاء المهني بشكل خاص من طرف الرؤساء الهرميين

وفي فضاء العمل، عانت 15.1% من النساء اللاتي مارسن نشاطا اقتصاديا خلال الاثني عشر شهرا الماضية شكلا أو أكثر من أشكال العنف، 18.2% في الوسط الحضري و 8.1% في الوسط القروي. أكثر الجهات التي شهدت هذا العنف هي الدار البيضاء -سطات (22%)، ومراكش-آسفي (17.5%) وسوس-ماسة (16%).

وإذا كان العنف الاقتصادي (10%) والنفسي (9.7%)، بصفة عامة ، هما الأكثر هيمنة في سياق العمل، فإن انتشاره يختلف باختلاف وسط الإقامة.فقد عانت النساء الحضريات من العنف النفسي (12%) أكثر من العنف الاقتصادي (10.1%) بينما تبلغ هذه النسبة في الوسط القروي 4.5% فيما يخص العنف النفسي و 11.2% فيما يخص العنف الاقتصادي.

ويتجلى العنف الاقتصادي، بشكل أساسي، من خلال التمييز الذي يطال النساء مقارنة بزملائهن الذكور من حيث الرواتب أو الترقية أو فرص التدريب، بالنسبة لـ 87.3% من النساء ضحايا هذا العنف أو من خلال الفصل غير المبرر بالنسبة لـ 21.1 % من الضحايا.

أما بالنسبة للعنف الجسدي والجنسي، فتبلغ معدلات انتشاره على التوالي 0.8% (1% في الوسط الحضري و 0.2% في الوسط القروي) و 2.7% (3.5% في الوسط الحضري و 1% في الوسط القروي).

وبحسب نوع النشاط، فإن النساء العاطلات عن العمل اللائي زاولن نشاطا اقتصاديا خلال الاثني عشر شهرًا الماضية قد عانين ضعف العنف (30.9%)، بغض النظر عن شكله، بالمقارنة باللائي ما زلن يمارسن نشاطًا (14.2%). وفي نفس السياق، يمارس العنف ضد المأجورات (21.1%) أكثر منه ضد المشغلين أو الشركاء(14%) أو حتى العاملين لحسابهم الخاص (9.2%).

ومن ناحية أخرى، تعتبر النساء العاملات في الحرف الصغيرة الفئة المهنية الأكثر تأثراً بالعنف في مكان العمل (20.9%). والأطر المتوسطة والعاملات في المكاتب والنساء في المناصب الإدارية هن أيضًا ضحايا لهذا العنف مع معدل انتشار يبلغ 18 % و 10 % على التوالي.

الفضاء المهني

20,9%

من النساء العاملات في الحرف الصغيرة، يمثلن الفئة المهنية الأكثر تأثراً بالعنف في مكان العمل

وتبقى الفتيات والنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 34 سنة أكثر من يتعرضن للعنف في مكان العمل بمعدل انتشار 19.1% مقابل 14.4% لدى النساء من الفئة العمرية -35 59سنة. كما أنها الفئة العمرية الأكثر عرضة للعنف النفسي في مكان العمل (12.6%) مقارنة بالعنف الاقتصادي (10.4%). وتجدر الإشارة إلى أنه كلما تقدمت النساء في السن، كلما زاد تعرضهن للعنف الاقتصادي أكثر من العنف النفسي بنسبة 10.9% و 8.9% على التوالي بين أولئك اللاتي يبلغن من العمر 35 سنة فأكثر.

كما أن المطلقات (22.1%) والنساء العازبات (19.7%) هن الأكثر تضررا من العنف في مكان العمل، مقارنة بالأرامل (14.1%) والنساء المتزوجات (12.7%). وتعاني هؤلاء النساء أقل من العنف النفسي (8.2%) مقارنة بالعازبات (14.1%) والمطلقات (12.2%). يبدو أن تجربة الطلاق تعرض المرأة أكثر للعنف الاقتصادي (16.5%).

فإذا كانت النساء غير الحاصلات على أي مستوى تعليمي ضحايا للعنف الاقتصادي أكثر من النساء الحاصلات على مستوى ابتدائي أو ثانوي أو مستوى تعليمي عال بنسبة 14.5% و 10.6% و 9.3% و 5.1% على التوالي، فإنهن يعانين أقل من العنف النفسي مقارنة مع النساء ذوات المستوى التعليمي، إذ تبلغ معدلات الانتشار 8.3% بين من ليس لديهن أي مستوى تعليمي مقابل 9.6% بين من لديهن المستوى الابتدائي، و13.3% بين الحاصلات على المستوى الإعدادي، و 11.2% بين الحاصلات على المستوى الثانوي التأهيلي، و 10.2% بين الحاصلات على مستوى تعليمي عال.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن النساء ذوات الإعاقة (16.7%) هن أكثر عرضة للعنف في هذا الفضاء من النساء بدون أي إعاقة (14.9%).

بالنسبة لمرتكبي العنف المُجَرّم في سياق العمل، فإن 52.7% من النساء ضحايا العنف النفسي و/أو الجسدي و/أو الجنسي في سياق العمل، خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، يتهمون رؤسائهن في التسلسل الهرمي في حين و38.1 % من الضحايا يشيرون إلى زملائهن و 38.8% يإلى أشخاص آخرين في إطار مزاولتهن لعملهن.

الفتيات القرويات هن الأكثر عرضة للعنف بجميع أشكاله في فضاء الدراسة والتكوين

الدراسة والتكوين

22%

من التلميذات والطالبات (20,7% في الوسط الحضري و 31,2% في الوسط القروي) تعرضن لشكل واحد أو عدة أشكال من العنف خلال الاثني عشر شهرا الماضية في مؤسسات التعليم والتكوين

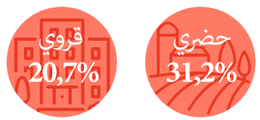

يحدد البحث مظاهر متعددة الأوجه للعنف داخل النظام التربوي تجاه الفتيات والنساء، اللائي يقعن ضحايا لأشكال عديدة من العنف، بما في ذلك الاغتصاب والتحرش الجنسي والمعاملة المهينة والحط من الكرامة والترهيب و التهديد.

وقد تعرض أكثر من 22% من التلميذات والطالبات (20.7% في الوسط الحضري و 31.2% في الوسط القروي) لواحد أو أكثر من أشكال العنف خلال الاثني عشر شهرًا الماضية في مؤسسات التعليم والتكوين. وما يقرب من 15% كن ضحايا للعنف النفسي و 3.2% للعنف الجسدي و 10.5% للعنف الجنسي.

وهكذا، فإن العنف النفسي والجنسي هما الأكثر ارتكابًا في فضاءات الدراسة والتكوين، فهو يؤثر بشكل خاص على التلميذات الصغيرات اللاتي تتراوح أعمارهم بين 15 و19 عامًا بمعدلات انتشار تبلغ على التوالي 17.2% و 11.5 %.

وتبقى ظاهرة العنف الجنسي أكثر حدة في الوسط القروي حيث تعرضت 16.2% لهذا العنف (9.3% في الوسط الحضري). ومعظم الضحايا من تلميذات الثانوية التأهيلية (14.6%) والثانوية الإعدادية (10.4%).

ويُرْتَكَبُ العنف في الغالب، في أماكن الدراسة والتكوين، من قبل الرجال، إذ تتهم 84% من الطالبات ضحايا العنف بمختلف أشكاله المرتكبين الذكور. و قد صرحت 62% من الضحايا لتعرضهن للعنف من طرف زملائهن في الدراسة و 34% من طرف أساتذتهن في حين تعرضت 28% منهن للعنف من قبل أشخاص غرباء عن المؤسسات.

أما فيما يخص العنف الجنسي، فمرتكبو العنف هم أساسًا الزملاء أو غرباء حول محيط المؤسسة. فهما متهمان بنسبة 57% و 49% على التوالي من طرف النساء اللاتي تعرضن للاعتداء الجنسي. وهكذا لا يقتصر العنف الجنسي ضد التلميذات والطالبات على المساحة الداخلية للمؤسسات التعليمية فقط.

التحرش الجنسي هو العنف الرئيسي الممارس ضد المرأة في الأماكن العامة

من بين 12.6% من النساء اللواتي تعرضن للعنف في الأماكن العامة خلال الإثني عشر شهرا الماضية، كن 7.7% ضحايا للعنف الجنسي، و 4.9% للعنف النفسي و 3% للعنف الجسدي.

فالنساء الحضريات هن الأكثر عرضة للعنف بمختلف أشكاله. إذ يبلغ معدل انتشار العنف 15.6% في الوسط الحضري أي ضعف النسبة المسجلة في الوسط القروي (7.1%). كما أن 9.5% من النساء الحضريات ضحايا للعنف الجنسي (مقابل 4.2% في الوسط القروي)، و 3.8% تعرضن للعنف الجسدي (مقابل 1.5%) و 6.2% عانين العنف النفسي (مقابل 2.6%). وقد خلف نوعا العنف الجسدي و/ أو الجنسي معا 12.2% من الضحايا الحضريات (مقابل 5.3%).

ويمثل العنف الجنسي في الفضاء العام وحده 50% من جميع حالات العنف الجنسي التي تتعرض له النساء بغض النظر عن فضاءات العنف و 81% من العنف الجنسي الذي تتعرض له في الفضاءات غير الفضاء الزوجي.

ويؤثر العنف، كيفما كان شكله ، بالخصوص على الفتيات والشابات من 15 إلى 24 سنة (22%)، العازبات (27%)، والتلميذات والطالبات (36.5%)، والنساء ذوات التعليم العالي (23%)، والعاملات (23%).

المبيان 4: معدل انتشار العنف في الأماكن العامة حسب شكل العنف وخصائص الضحايا (%)

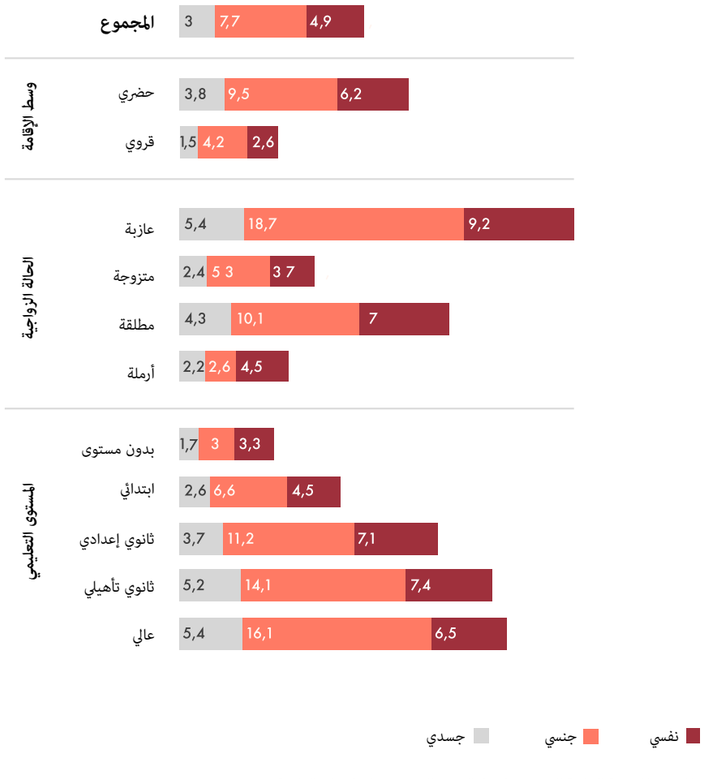

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

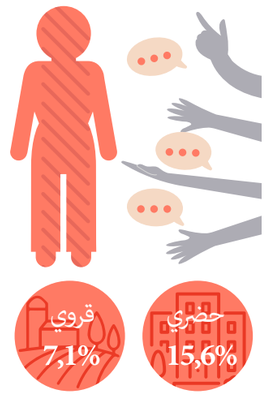

يؤثر العنف الإلكتروني في المقام الأول على النساء الحضريات والشابات والطالبات والعازبات

تظهر نتائج البحث أن ما يقرب من 1.5 مليون امرأة يقعن ضحايا للعنف الإلكتروني ، بمعدل انتشار 13.8%. وبنسبة 15.5%، فإن الوسط الحضري أكثر تأثراً من الوسط القروي (9.4%). وبعد جهة الدار البيضاء-سطات (19.4%)، تظل جهات طنجة-تطوان-الحسيمة (17.5%) وسوس -ماسة (16.1%) الأكثر تضررا.

وتزداد حدة العنف الإلكتروني بين الشابات اللاتي تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة (24.4%)، وذوات التعليم العالي (25.4%)، والعازبات (30.1%) والتلميذات والطالبات (35.7%). وقد يرجع هذا إلى الاستخدام المتكرر والمتزايد لتكنولوجيا الاتصالات والشبكات الاجتماعية من طرف هذه الفئة.

ويرتكب العنف الإلكتروني في الغالب رجال (86.2%)، ولا سيما المجهولون منهم (72.6%). لكن 3.6% من الضحايا يتهمن أفراد الأسرة ، و3.3% من الضحايا يحملن المسؤولية للأصدقاء ، و4.3% للأزواج، و4.3% يشرن إلى المعلمين وزملاء الدراسة و 3.6% إلى رجال في إطار العمل.

المبيان5: انتشار العنف الإلكتروني حسب المميزات الاجتماعية والديموغرافية للضحايا (%)

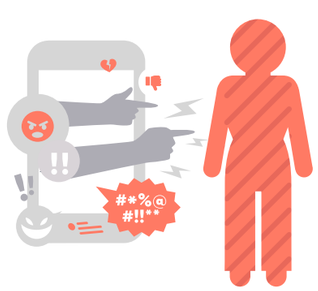

1,5 مليون
امرأة كن ضحية للعنف الإلكتروني ، بمعدل انتشار 13.8%

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

استمرار انتهاكات حريات المرأة وحقوقها على الرغم من الإصلاحات المعتمدة

حقوق المرأة

27,8 %

من النساء المتزوجات أو المطلقات أو الأرامل، اللواتي يقل سنهن عن 35 سنة كن ضحايا الزواج المبكر قبل سن 18

من بين النساء المتزوجات والمطلقات والأرامل، 31.5% كن ضحايا الزواج المبكر قبل سن 18، و 41% في الوسط القروي و 26.3% في الوسط الحضري. وهذه النسب هي على التوالي 5.1% و 7.3% و 3.9% للزواج المبكر قبل سن 15.

وعلى الرغم من أن نصف ضحايا الزواج المبكر ينتمين إلى أجيال من النساء في سن 60 وما فوق (49%) بسبب القبول الاجتماعي والثقافي لهذا النوع من الزواج، فإن الأجيال الشابة لا تزال ضحية لها بنسب لا تقل أهمية، 27.8% بين الشابات من الشابات اللواتي يقل سنهن عن 35 سنة و 26.9% بين أولئك اللائي تتراوح أعمارهن بين 35-59سنة.

و يخص الارتباط القسري أو بدون موافقة المرأة، 3.9% من النساء اللائي لديهن خطيب أو خطيب سابق أو زوج أو زوج سابق: وتبقى هذه النسبة أعلى بين النساء القرويات (5.5%) مقارنةً بالنساء الحضريات (3%) وبين النساء غير الحاصلات على مستوى تعليمي (6.4%) مقارنةً بالنساء ذوات مستوى تعليمي عال (0.2%). وعلى العكس من ذلك، فالارتباط حسب الاختيار الشخصي للمرأة، بمعدل 56.2% (63.7% في الوسط الحضري و 42.7% في الوسط القروي)، يرتفع مع مستوى التعليم: من 39.9% لمن ليس لديهن أي مستوى تعليمي إلى 86.3% بالنسبة لذوات المستوى التعليمي العالي. وبالتالي، فإن مستوى التعليم له تأثير مباشر وهام على الاستقلال في اختيار الزوج بالنسبة للمرأة. ويخص الزواج أو الخطوبة الذي يتم ترتيبه من قبل العائلة أو الأصدقاء أو غيرهم (بموافقة المرأة) 39.9% من النساء (33.3% في الوسط الحضري و 51.8% في الوسط القروي). وتنتقل هذه النسبة من 57% للنساء في سن 60 وما فوق إلى 30.7% لمن تتراوح أعمارهن بين 15 و 34 سنة، الشيء الذي يبرز تحسنًا ملحوظا في شروط وطرق اختيار الزوج بين الأجيال الشابة.

وتتعلق انتهاكات حقوق المرأة أيضًا بحقها في حرية اللجوء إلى الخدمات الصحية وخاصة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها الجنسية أو الإنجابية. فقد صرحت 14.4% من النساء المتزوجات (9.6% في الوسط الحضري و 23% في الوسط القروي) بأن قرار اللجوء إلى الخدمات الصحية يعود إلى الزوج أو إلى شخص آخر. ومن بين النساء المتزوجات أو المطلقات أو الأرامل، 11.7% لا يتمتعن بحرية استخدام وسائل منع الحمل حيث يرجع القرار إلى أزواجهن أو إلى شخص آخر) 3.1 % منهن صرحن بأن القرار يرجع حصريًا إلى الزوج). وتتخذ 53.4% من النساء هذا القرار بالتوافق مع أزواجهن.

وتتعلق مسألة حرية القرار بشأن العلاقات الجنسية مع الشريك أيضًا بأغلبية النساء. فعلى الرغم من أن 67% من بين النساء المتزوجات أو المطلقات أو الأرامل (71% في الوسط الحضري و 59.4% في الوسط القروي) يصرحن بأنهن يتمتعن بهذه الحرية، فإن 33% (29% في الوسط الحضري و 41% في الوسط القروي) صرحن بعدم قدرتهن على رفض ممارسة العلاقة الجنسية مع الشريك حتى لو لم يكن يرغبن في ذلك.

تعرضت أكثر من امرأة من كل عشرين للاعتداء الجنسي خلال طفولتهن، وقد ارتكبها في الغالب شخص من معارفهن

الاعتداء الجنسي

5,7%

من النساء صرحن بتعرضهن للعنف الجسدي و/أو الجنسي (7.6% في الوسط الحضري و 9.3% في الوسط القروي) قبل سن 15

للتعرف على العنف الذي تتعرض له المرأة خلال جميع مراحل حياتها، رصد البحث أيضًا العنف الذي تعرضت له أثناء الطفولة (قبل سن 15) وبشكل أكثر دقة، العنف في شكليه الجسدي و الجنسي، الذي يرتكبه البالغون أي الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة أو أكثر: سواء أكانوا أبوين أو أولياء أمور أو أفراد الأسرة أو الجيران أو المعارف أو الغرباء. وهكذا تعرضت 37.3% من النساء (38.9% في الوسط الحضري و 34.3% في الوسط القروي) للعنف الجسدي و/ أو الجنسي و 35.2% منهن للعنف الجسدي (36.3% في الوسط القروي و33.1% في الوسط القروي) و 5.7% للعنف الجنسي (6.7% في الوسط الحضري و 3.9% في الوسط القروي).

معظم العنف الجسدي يرتكبه أفراد الأسرة المقربون (38.6% من الآباء، و53.3% من الأمهات، 28.5% من الأخوة و 10.2% من الأخوات) والأساتذة في المدرسة (20.9% رجال و 16.6% نساء).

ومن بين النساء ضحايا العنف الجنسي خلال طفولتهن، 43% يجرمن رجالا مجهولين، 23.7% الجيران، 22.8% أفراد العائلة من غير الأب والأخ، 9.9% أصدقاء العائلة، و 9% يحملن المعلمين وزملائهم الطلاب المسؤولية و 11.4% منهن أشخاصا آخرين (عمال المراكز الاجتماعية وعمال المنازل). وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن 2.1% من الضحايا تعرضن للاعتداء الجنسي خلال طفولتهن من قبل أرباب العمل و 1.4% من الآباء أو الأخوة.

وتهم ظاهرة العنف أثناء الطفولة جميع الفئات العمرية: 40.8% من النساء في الفئة العمرية 15- 34 سنة تعرضن لشكل من أشكال العنف قبل سن 15، منهن 7.6% للاعتداء الجنسي في حين تعرضت له 30.9% من النساء البالغات 60 سنة وما فوق (3.3% من بينهن تعرضن للاعتداء الجنسي).

وقد تعرضت النساء في سن الستين وما فوق لعنف جسدي و/ أو جنسي أقل خلال طفولتهن، مما يدل على الزيادة العامة في العنف، بما في ذلك الاعتداء الجنسي، ضد الأطفال في المجتمع.

الجدول 2: معدل انتشار العنف أثناء الطفولة حسب النوع ووسط الإقامة (%)

	جسدي و/أو جنسي	جسدي	جنسي
حضري	38,9	36,3	6,7
قروي	34,3	33,1	3,9
المجموع	37,3	35,2	5,7

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

انتشـار العنـف

82,6%

من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 74 سنة تعرضن خلال حياتهن إلى فعل عنف واحد على الأقل وذلك كيفما كان شكله

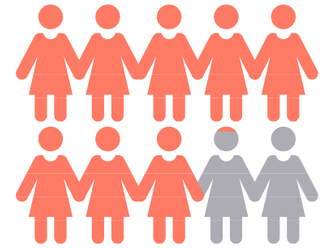

حيث

57,1%

خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة

ويرتفع معدل انتشار العنف بشكل عام في بعض مناطق المملكة

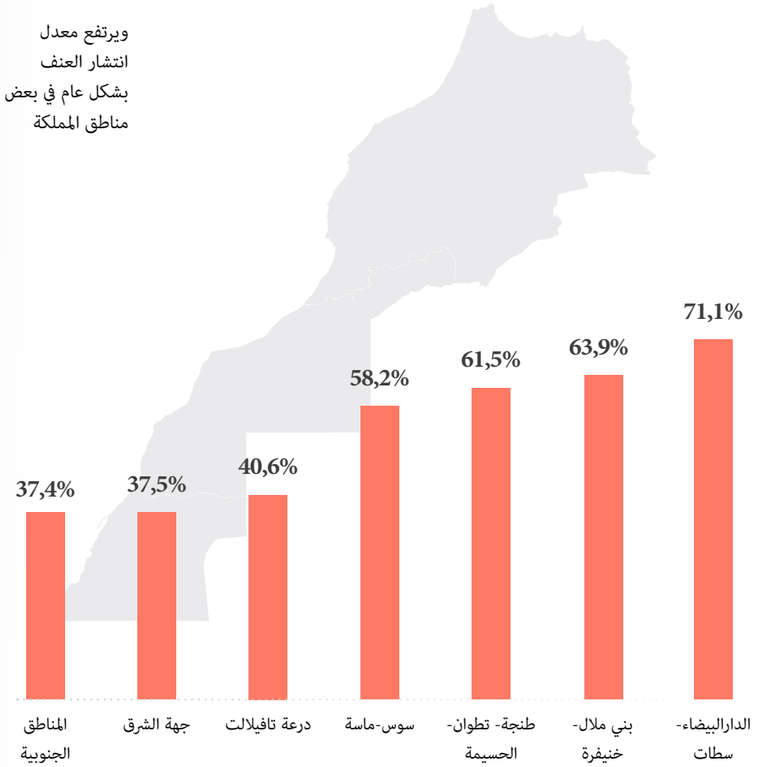

مواصفات المرأة المعنفة

70,7%

من الفتيات الذين تتراوح أعمرهم بي 15 و 19 تعرضن للعنف ويتجاوز معدل انتشار العنف وسط هذه الفئة المعدل الوطني بالنسبة للعنف النفسي والجسدي والجنسي

الأعمار

65%

من النساء الحاصلات على مستوى إعدادي أو ثانوي تعرضن لأفعال عنف

التعليم

73,5%

من النساء العاطلات عن العمل تعرضن للعنف، بمعدل يتجاوز ب16 نقطة المعدل الوطني

النشاط الاقتصادي

معدل انتشار العنف حسب شكل العنف ومقارنته بسنة 2009

العنف الاقتصادي

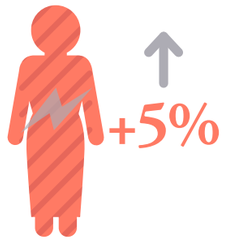

العنف الجنسي

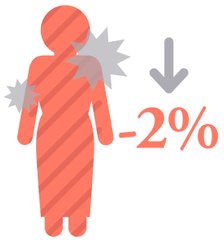

العنف الجسدي

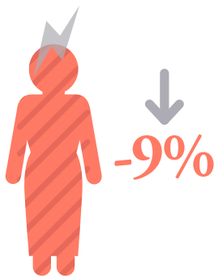

العنف النفسي

الفضاء الزوجي

58,8%

من الفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 عامًا هن الأكثر تضررًا من العنف الممارس من طرف الشريك الحميم الحالي أو السابق

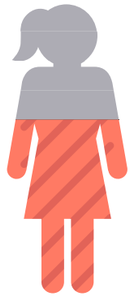

52,1%

من النساء المتزوجات بشكل عام هن الأكثر معاناة من العنف الزوجي بجميع أشكاله

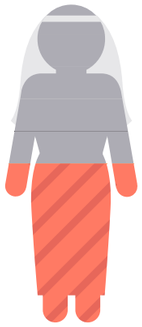

الدراسة والتكوين

22%

من التلميذات والطالبات (20,7% في الوسط الحضري و 31,2% في الوسط القروي) تعرضن لشكل واحد أو عدة أشكال من العنف خلال الاثني عشر شهرا الماضية في مؤسسات التعليم والتكوين

العنف الإلكتروني

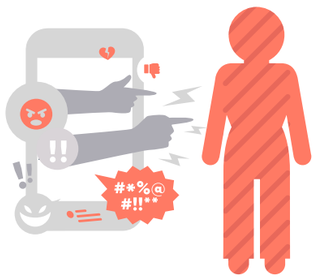

1,5 مليون

امرأة كن ضحية للعنف الإلكتروني ، بمعدل انتشار 13.8%

الأماكن العامة

12,6%

مـن النسـاء تعرضـن للعنـف في الأماكـن العامـة خـلال الإثنـي عـشرة شـهرا الماضيـة

تؤثر البيئة الاجتماعية بقوة على إعادة الإنتاج الاجتماعي للعنف القائم على النوع الاجتماعي ، كيف تعمل هذه اللآليات؟

II

المحددات الاجتماعية والعوامل المسببة للعنف

لفهم تعقيد العنف القائم على النوع الاجتماعي والتأثيرات التي تحدده بشكل أفضل، تم اعتماد النموذج الاجتماعي البيئي كنهج تحليلي لفهم الآثار التفاعلية للعوامل الفردية والبيئية التي تؤثر على المواقف والسلوكيات. ويفحص هذا النموذج العلاقات المعقدة والديناميكية بين أربعة مستويات متشابكة - الفردي، و العلاقاتي/ الأسري، والجماعي والمجتمعي، ويعتبر أن العنف ضد المرأة ناتج عن تفاعل العوامل في كل مستوى من مستويات البيئة الاجتماعية.

وترتبط المستويات الفردية المتعلقة بضحية العنف ومرتكبه أساسا بخصائصهما الديموغرافية والسوسيو اقتصادية والنفسية، وبيئاتهم الاجتماعية، وكذا تعرضهما السابق للعنف. أما المستويات العلائقية فيتم التعامل معها بشكل خاص في الفضاء الزوجي: الفجوة في التحصيل الدراسي والدخل بين الشريكين، والخلافات الزوجية و تدبيرها. أما المستويات الأخرى، الجماعية والمجتمعية، فتتعلق بمواقف وردود فعل ضحايا العنف وتصورات المجتمع تجاه العنف القائم على النوع الاجتماعي.

1. عوامل الخطر الفردية

بالإضافة إلى عوامل الخطر التي تمت مناقشتها مسبقا والمرتبطة بانتشار العنف (لا سيما تلك المتعلقة بالسن والحالة الزواجية والتعليم)، فإن الفضاء الأسري والبيئة الاجتماعية التي نشأت فيهما ضحية العنف تحددان تجربة النساء المعاشة في سن البلوغ.

كما تحدد الخصائص السوسيو ديموغرافية والاقتصادية وكذلك البيئة السوسيو ثقافية للزوجين والشركاء الحميمين مستقبل العلاقات الزوجية بين الزوجين.

النساء اللواتي عشن مشاهد عنف زوجي خلال طفولتهن هن أكثر عرضة لأن يصبحن ضحايا العنف الزوجي

توضح نتائج البحث أن عدم تربية المرأة أثناء الطفولة من قبل الوالدين البيولوجيين ، معًا أو بشكل منفصل، تجعلها أكثر عرضة للعنف، سواء في الفضاء الزوجي أو في فضاءات أخرى. ومقارنة بانتشار العنف بين النساء اللائي تربين حصريًا في كنف الوالدين البيولوجيين (57.1%)، أو في كنف الأم وحدها (55.3%) أو الأب وحده (55.9%) ، فالنساء اللواتي تربين حتى سن الخامسة عشرة في مؤسسة، أو في كنف الآباء آباء بالتبني، أو الأقارب أقارب، هن أكثر عرضة للخطر للعنف (61.7%).

ويكشف البحث عن عامل مهم يحدد استمرارية تجربة العنف ويتعلق بتجارب العنف والخلافات (و كيفية تدبيرها) بين أبوي المرأة خلال طفولتها. وبذلك فإن نسبة انتشار العنف الزوجي بين النساء اللائي عشن مشاهد عنف أسري بين والديهن تبلغ 61.8%: وهي نسبة تزيد بنحو 16 نقطة عن متوسط الانتشار في هذا الفضاء (46%). ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار، هذه المرة، جميع الفضاءات وجميع أشكال العنف، فإن معدل الانتشار يصل إلى 74.4%: وهو ما يمثل معدل أعلى ب17 نقطة من الانتشار الإجمالي (57.1%).

بالإضافة إلى العوامل المسببة للعنف والمرتبطة بالفضاء والبيئة الأسرية للمرأة أثناء الطفولة، فهناك عوامل أخرى مرتبطة بمراحل معينة من الحياة الزوجية من المهم أخذها بعين الاعتبار ، ومنها على وجه الخصوص، الخيارات المتعلقة بالحياة الإنجابية للزوجين، والتغيرات النفسية والسلوكية المصاحبة لفترات الحمل والرضاعة.

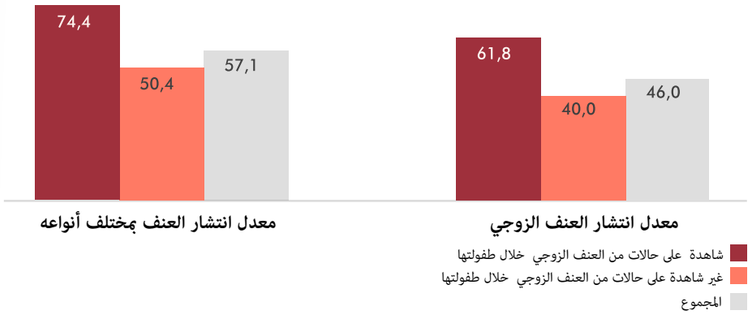

المبيان6: معدل انتشار العنف بمختلف أنواعه والعنف الزوجي لدى المرأة حسب تجربة ظروف نشأتها خلال مرحلة الطفولة(ب%)

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

اتخاذ القرار بشكل أحادي بشأن الحياة الإنجابية يزيد من خطر العنف الزوجي

من المحتمل أن يكون لحرية القرار بشأن الحياة الإنجابية أحد أسباب العنف بين الزوجين. وبالفعل، فإن انتشار العنف الزوجي بين النساء اللواتي يتخذ أزواجهن قرارًا بشكل أحادي بشأن استخدام شريكتهم لوسائل منع الحمل أعلى (60.6%) مقارنة بالنساء اللائي يتخذن القرار بمفردهن (55.2) % أو أولئك اللائي يتخذن قرارهن بالاشتراك مع أزواجهن (50.4%).

وعلاوة على ذلك، تعاني النساء، خلال فترات الحمل والرضاعة، أكثر من العنف الزوجي. وقد كان معدل الانتشار بين النساء الحوامل خلال الإثني عشر شهرًا التي سبقت البحث 57.6% ؛ بمعدل 5 نقاط أعلى من معدل انتشار العنف ضد النساء غير الحوامل (52.6%). وبالمثل، تعرضت النساء المرضعات في العام الماضي للعنف الزوجي (56.2%) أكثر من النساء الغير مرضعات (53%).

ويعتبر رفض ممارسة الجنس مع الشريك أيضًا أحد العوامل المسببة للعنف الزوجي. وبالتالي، إذا كان معدل الانتشار هو 48.3% بين النساء اللاتي قلن أنه بإمكانهن رفض الجماع مع الشريك، فإنه يقل بخمس نقاط بين أولئك اللائي لا يستطعن رفض الجماع غير المرغوب فيه (43.7%).

التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في الحياة العامة يقللان من مخاطر التعرض للعنف المنزلي

بالإضافة إلى العوامل المذكورة، يتم تحديد التعرض للعنف أيضًا من خلال درجة التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. وبالفعل، فإن انتشار العنف ، بين النساء اللواتي يمتلكن حسابًا بنكيا بشكل مستقل (40.6%)، أقل مما هو مسجل بين النساء اللواتي لا يملكن أي حساب (47%)؛ وأقل بكثير مقارنة مع من لديهن حساب مشترك مع الزوج (55.8%). وبالتالي فإن امتلاك حساب مشترك هو مصدر للخلاف والعنف يحكمه الحق في سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالتدبير المالي بين الزوجين.

ومن ناحية أخرى، فإن النساء اللائي يمتلكن عقارا بشكل حصري أقل عرضة لخطر العنف (56.1%) من أولئك اللائي يمتلكن العقار بالاشتراك مع الغير (81.3%). ويزداد معدل هذا الانتشار عندما تتوفر المرأة على أملاك عقارية ولكنها غير قادرة على إدارتها بحرية (94.9%).

بالإضافة إلى ذلك، فالتمكين الاجتماعي والثقافي عنصر مهم آخر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. ويتعلق الأمر بمعرفة ما إذا كانت مشاركة المرأة في الأنشطة الثقافية والجمعوية والسياسية تلعب دورًا إيجابيًا أو سلبيًا في عملية التعرض للعنف. وتجدر الإشارة وفقًا لنتائج البحث، أن المشاركة الضئيلة جدا للمرأة المغربية في الأنشطة السوسيو ثقافية و الجمعوية والسياسية تبدو اختيارا طوعيا، حيث إن 94.5% لا يشاركن عن قناعة، بينما 5.5% فقط من النساء حرمهن من ذلك شخص من معارفهن.

وفي الواقع، فالنساء اللواتي يمنعهن أحد أفراد الأسرة (الزوج، الوالدان، الإخوة) من المشاركة في أي من هذه الأنشطة هن أكثر عرضة لخطر العنف. وبالتالي، فإن انتشار العنف، في الفضاء الزوجي، بين النساء اللواتي منعن من قبل شريكهن (الزوج أو الخطيب أو الصديق الحميم) مرتفع للغاية (76.9%). ويزيد هذا المعدل بمقدار 32 نقطة عن المعدل المسجل بين النساء غير الممنوعات من المشاركة (44.7%).

بالإضافة إلى ذلك، فإن النساء الناشطات في النقابات أو الأحزاب السياسية هن أقل تعرضًا للعنف الزوجي (37.8%) من غير المنخرطات (46.2%). وفي نفس السياق، فإن انتشار العنف الزوجي بين النساء الناشطات في المجتمع المدني أقل ارتفاعا (38.9%)، مقارنة بالنساء اللواتي لسن كذلك (46.3%).

وهكذا، يبدو أن المشاركة في الحياة العامة - الجمعوية والثقافية والنقابية والسياسية - تشكل حصنًا ووقاية من العنف، فيما يرجح أن تولده هذه الأنشطة من حيث الوعي والتفاعل مع البيئات الأخرى.

التمكين الاقتصادي

عقار

56% بالنسبة للنساء اللواتي يمتلكن عقارا بشكل حصري مقابل 81,3% بالنسبة للنساء اللواتي يمتلكن العقار بالاشتراك مع الغير

حساب بنكي

56% بين النساء اللواتي يمتلكن حسابا مشتركا مع الزوج، مقابل 41 % بين النساء اللواتي لديهن حسابا مستقلا

الشركاء الحميميون الشباب أو الذين عاشوا في بيئة عائلية تتسم بالعنف أو الذين يتعاطون المخدرات أو الكحول هم أكثر عنفًا في علاقتهم الزوجية

يشكل عمر الشريك عامل خطر للعنف الزوجي. كلما كان الشريك أصغر سنا، كلما كان أكثر عنفا. وبالتالي، فإن متوسط معدل الانتشار البالغ 52.7% المسجل بين النساء اللواتي كان لديهن شريك حميم في الأشهر الإثني عشرة الماضية يرتفع إلى 61.2% عندما يكون عمر الشريك أقل من 35 سنة لينخفض إلى 54.7 % عندما تتراوح أعمارهم بين 35 و 59 سنة ويبلغ أدنى مستوى (40.4%) عند عمر 60 سنة أو أكثر.

ويؤثر المستوى التعليمي للشريك أيضًا على انتشار العنف ضد المرأة. فقد لوحظت أدنى معدلات العنف بين النساء اللائي لم يحصل شركاؤهن على تعليم (49.6%) أو لديهم مستوى تعليمي عال (49%)، مقارنة بالنساء اللائي حصل شركاؤهن على مستوى ابتدائي (55.1%) أو ثانوي إعدادي (56.6%) أو تأهيلي (54.6%).

وتبين نتائج البحث، علاوة على ذلك، أن انتشار العنف المرتكب من طرف الشركاء الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا أعلى بكثير مما هو مسجل بين النساء المرتبطات بشركاء غير نشيطين (ملاك أو متقاعد أو مسن أو طالب أو عاجز)، مع ويبلغ معدل انتشار كل منهما 55.2% و 38.9% على التوالي.

بالنسبة للدخل فإن انتشار العنف يختلف حسب توفر الشريك أم لا على دخل وحسب حجم هذا الدخل، بحيث إن نسبة الانتشار تبلغ 53.4% عندما يكون الدخل الشهري أقل من 3500 درهم، و54.7% عندما يكون هذا الدخل بين 3500 وأقل من 10000 درهم وتنخفض إلى 48.3% عندما يكون هذا الدخل أكثر من 10000 درهم. ويعكس هذا التوزيع بلا شك التقاء العديد من الخصائص السوسيو ديموغرافية للشريك، بما في ذلك التعليم والعمر ؛ لكنه يشير أيضًا إلى أن صعوبات الحياة ومتطلباتها يمكن أن تكون مصدرًا إضافيًا للتوترات النفسية والاجتماعية والنزاعات بين الزوجين، مما قد يؤدي إلى سلوكيات وممارسات عنيفة.

و قد لوحظ أيضا أن العنف الزوجي يرتكبه بالخصوص الشركاء الذين عاشوا هم أنفسهم في بيئة عائلية تتسم بالعنف بين الوالدين، حيث يبلغ معدل الانتشار 72.9% إذا شهد الشريك على أحداث للعنف الزوجي بين والديه خلال الطفولة، مقابل 45.1% في حالة العكس. وبعبارة أخرى، فإن تجربة العنف الزوجي أثناء الطفولة تساهم في إعادة إنتاج هذا العنف نفسه في مرحلة البلوغ.

وتظهر النتائج أيضًا أنه من بين المحددات الاجتماعية للعنف الزوجي، غالبًا ما يعزى هذا الأخير إلى تعاطي الكحول والمخدرات. وتصل نسبة انتشار العنف بين الشريكين إلى 80.1% بين النساء اللواتي يتناول شركاؤهن هذه المواد، وهي أعلى بـ 30 نقطة من تلك المسجلة بين النساء اللواتي لا يتناولها شركاؤهن (50.3%).

وتسلط مختلف هذه النتائج حول محددات العنف الضوء، وبكل حذر مطلوب، على دور عوامل اجتماعية معينة، فبعضها بنيوي ومرتبط بالمعايير الاجتماعية والثقافية، والبعض الآخر ذو طابع سلوكي، مثل حالة استهلاك المواد التي تعتبر أنها تولد العنف.

2 -العوامل العلاقاتية في الفضاء الزوجي

السنوات الأولى من الزواج، ومستوى تعليم أعلى ودخل أقل من الشريك يعرض المرأة أكثر للعنف الزوجي

تعتبر العوامل العلاقاتية في الفضاء الزوجي، بما في ذلك طول فترة الزواج، والفجوة في التحصيل العلمي والدخل بين الشريكين، كعوامل تعرض المرأة أكثر للعنف.

يتراجع معدل انتشار العنف الزوجي مع زيادة مدة الزواج، حيث يبلغ أعلى مستوى له خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج بنسبة 56.6% ويمر إلى 54.6% عندما تكون المدة بين 10 و 20 سنة لتصل إلى 45.7% إذا كانت المدة 20 سنة أو أكثر.

عندما يكون لدى المرأة مستوى تعليمي أقل من شريكها، فإنها تكون أقل عرضة للعنف الزوجي، إذ يرتفع معدل الانتشار من 50.3% بين النساء ذوات مستوى تعليمي أدنى من الشريك إلى 54.9% بين من لهن نفس المستوى كالشريك وإلى 58.5% بين ذوات مستوى تعليمي أعلى من الشريك.

أما بالنسبة لتأثير فجوة الدخل بين الشريكين على العلاقات الزوجية، فقد تبين أن معدل انتشار العنف بين الزوجين يكون أعلى عندما يكون دخل المرأة أقل من دخل الشريك (58.1%) مقارنة مع الحالات التي يكون فيها الدخل متشابهًا أو عندما يكون دخل المرأة أعلى من دخل زوجها ؛ وتبلغ هذه المعدلات 52.9% و 53.7% على التوالي.

مواصفات مرتكبي العنف

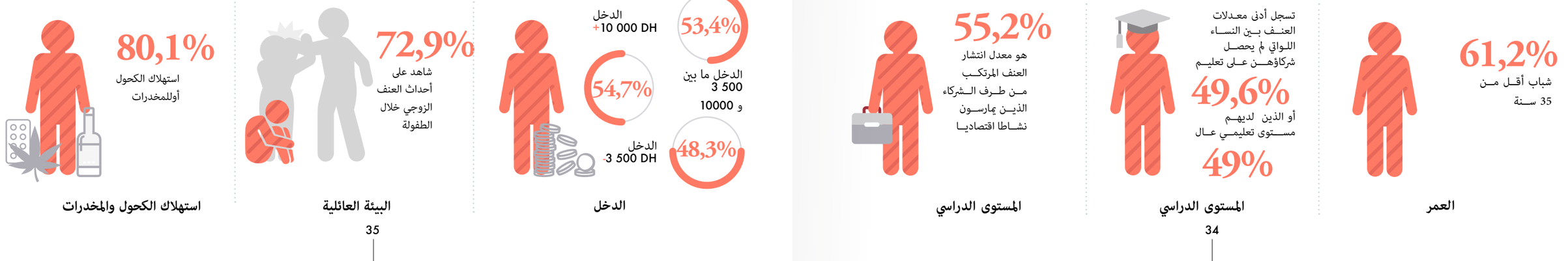

3 - العوامل الجماعية والمجتمعية

لفحص المستويين الجماعي والمجتمعي، تم التركيز أولاً على مواقف وردود أفعال النساء الضحايا تجاه تجاربهن الخاصة مع العنف وثانياً على التصورات الاجتماعية للعنف، بحيث أن كلاهما يساعد على توضيح الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالعلاقات بين الجنسين ومفهوم العنف وقبوله.

وقد تم الاهتمام بمواقف وردود فعل الضحايا تجاه تجارب العنف النفسي والجسدي والجنسي، وفي جميع الفضاءات (الزوجي والعائلي والمهني والمدرسي، والأماكن العامة) وفقًا لزمانيتين مختلفتين: من جهة الأحاسيس وردود الأفعال، سواء كانت سلبية أو فاعلة وقت العنف نفسه، ومن ناحية أخرى، أنواع الإجراءات التي تم اتخاذها عقب العنف المتعرض له، وهي:

- إخبار شخص قريب، إخبار أخصائي رعاية صحية ؛
- تقديم شكوى إلى الجهات المختصة ؛
- اللجوء أو عدم اللجوء إلى خدمات المجتمع المدني.

45% من الضحايا يشعرون بالإهانة والازدراء و»الحكرة» سواء في المجال الزوجي أو العائلي

بالنسبة للزمانية الأولى، يثير العنف لدى الضحايا عدة مشاعر وانفعالات في الوقت نفسه: الازدراء والذل (الحكرة)، والغضب والعدوانية، والخوف، والعار، والصدمة، والحرج والاشمئزاز. ومع ذلك، فإن هذه المشاعر تختلف باختلاف أشكال العنف والمجالات التي يحدث فيها.

وفيما يتعلق بالعنف النفسي، فإن النساء ينتابهن، بنفس النسب البالغة 45% في المتوسط ، شعور بـ «الإذلال» و «الازدراء» و «الحكرة» سواء في الفضاء الزوجي أوالعائلي.

بالإضافة إلى ذلك، يثير العنف الجسدي في إطار العلاقة الزوجية أو العائلية شعورا واستياء متعدد الأوجه لدى الضحايا. فسواء تعرضن للضرب من قبل شركائهن أو أفراد عائلاتهن، فإن هؤلاء النساء يشعرن أساسا بـ «الحكرة» بمعدلي 45.8% و 44% و«الغضب والعدوانية» بمعدلي 28.7% و25.8% على التوالي في هذين الفضاءين.

أما بخصوص العنف الجنسي في الأماكن العامة حيث ينتشر هذا النوع من العنف على نطاق واسع مقارنة بأي فضاء آخر، فقد صرحت 25.5% من الضحايا في الوسط الحضري بشعورهن «بالحرج والانزعاج» مقابل 16.7% من الضحايا في الوسط القروي، وعبرت 21.6% من الضحايا في المدن عن شعورهن بـ «الغضب» مقابل 24.8% في العالم القروي، كما أعربت 16.8% من الضحايا في المدن عن شعورهن بـ «الازدراء أو الحكرة» مقابل 19.4% في القرى، و13.8% من الضحايا في المدن عن شعورهن بـ «الخوف» مقابل 21.1% في القرى، و 12.7% من الضحايا في المدن عن شعورهن بـ «الاشمئزاز» مقابل 7.2% في الوسط القروي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن فضاء وشكل العنف يحددان الشعور بالذنب أو تقاسم المسؤولية بين الجاني وضحية العنف بشكل مختلف. وهكذا، فإن أكثر من 9 من كل 10 نساء ضحايا للعنف النفسي خارج الفضاء المنزلي، يحملن مرتكبي هذا العنف المسؤولية ويصنفونهم على أنهم وحدهم المسؤولون عن هذا العنف. وتقدر هذه النسبة بـ 75% في الفضاء الزوجي و 82% في الفضاء العائلي.

أما ضحايا العنف الجسدي، فتقدر نسبة اللواتي يعتبرن مرتكبي هذا العنف على أنهم المسؤولون والمسببون الوحيدون لذلك بـ 74% في الفضاء الزوجي و 81% في الفضاء العائلي و 67% في الفضاء العمومي.

عندما يتعلق الأمر بالعنف الجنسي، تشير أكثر من 95% من النساء إلى أن مرتكبي هذا العنف هم المسؤولون الوحيدون، في جميع الفضاءات باستثناء الفضاء الزوجي حيث تصل هذه النسبة إلى 81%.

بالإضافة إلى ذلك، يبرر بعض الضحايا هذا العنف بجعل أنفسهن تشعرن بالذنب من خلال الاعتقاد بأنهن من قمن بالاستفزاز أو التحفيز على أعمال العنف، وهذه المعدلات لا تتجاوز 10% بالنسبة للعنف الجسدي في جميع الفضاءات و 2% بالنسبة للعنف الجنسي باستثناء الفضاء الزوجي حيث تلوم 9% من الضحايا أنفسهن.

إن مشاعر نبذ العنف التي تظل متأصلة لدى الضحايا والشعور بالذنب الذاتي من شأنها أن تسهم في إضعاف ثقتهن بأنفسهن وكذلك إمكانية اتخاذ إجراءات لكسر دائرة العنف.

ضحية واحدة من أصل ضحيتين اثنتين تشارك تجربتها مع العنف مع أقاربها وواحدة فقط من أصل عشرة تتوجه إلى السلطات المختصة

التوجه إلى السلطات المختصة

48%
من النساء اقتصرن على مشاركة تجاربهن مع العنف الممارس عليهن مع الآخرين مقابل

10%
ممن اتخذن إجراءات قانونية أو قضائية

وهذا المعطى تؤكده طبيعة الإجراءات التي اتخذتها الضحايا ؛ حيث اقتصرت 48.1% من ضحايا العنف، بغض النظر عن فضاء العنف، على الحديث عن تجاربهن مع العنف الجسدي و/أو الجنسي الممارس عليهن مع الآخرين (الأقارب، الأصدقاء أو المعارف، إلخ): 67% في حالة العنف الجسدي و 29% فقط في حالة العنف الجنسي. وتتحدث الضحايا بنسبة أقل عن العنف الجسدي و/أو الجنسي عندما يتعلق الأمر بالعنف الزوجي (38.2%) مقارنة بالفضاءات الأخرى خارج نطاق الزواج (52%).

بخلاف ردة الفعل العفوية المتمثلة في التحدث إلى شخص ما، بعد العنف الجسدي و/أو الجنسي، اتخذ عدد قليل جدًا من الضحايا إجراءات ملموسة للتعامل مع الموقف وبالتالي إيقاف دائرة العنف. بغض النظر عن الفضاء، لم تلجأ سوى نسبة 0.9% من النساء إلى خدمات المجتمع المدني بعد تعرضهن للعنف الجسدي و/أو الجنسي (0.9% في حالة العنف الجسدي و 0.4% في حالة العنف الجنسي). وتصل هذه النسبة إلى 1.5% عندما يتعلق الأمر بالعنف الممارس في الفضاء الزوجي و 0.3% بالنسبة للعنف الممارس في مختلف فضاءات العيش الأخرى.

هذا وفي جميع الفضاءات مجتمعة، لم تبادر سوى نسبة 10.4% (7.5% في إطار الزواج و 11.3% خارج إطار الزواج) إلى رفع دعاوى قضائية أو تقديم شكاوى إلى السلطات المختصة (الدرك والسلطة القضائية والسلطة المحلية) بعد تعرضهن للعنف الجسدي و/أو الجنسي: 13% في حالة العنف الجسدي و 3% فقط في حالة العنف الجنسي. وهكذا، مهما كان الفضاء، نادرا ما تبلغ النساء السلطات المعنية عن أحداث العنف التي تعرضت لها، باستثناء الاعتداءات الجسدية التي تحدث في الأماكن العامة والتي تبلغ عنها نسبة 30% من الضحايا.

في إطار العلاقات بين الشريكين، تم ذكر ثلاثة أسباب رئيسية من قبل النساء اللواتي لا يبلغن السلطات عن العنف الجسدي الممارس عليهن من قبل شركائهن: «حل المشكلة بين الزوجين» (35%)، «تدخل الأسرة» (20%)، «الخوف من الشريك ومن انتقامه» (12%). وفيما يتعلق بالعنف الجنسي، فبالإضافة إلى الرغبة في احتواء المشكلة داخل بيت الزوجية والمذكورة من قبل 26% من الضحايا، فإن 37% من النساء «تقللن من أهمية» العنف الجنسي الذي تتعرضن له، وتعتبرن أنه «واقعة بسيطة» لا تستحق بتاتا رفع شكوى بشأنها، في حين أن 13% من الشريكات اللائي تعرضن للاعتداء الجنسي قررن التعايش مع العنف في صمت بدافع «العار» و «الإحراج» و «الحياء».

وفي الفضاء العائلي، في حالة العنف الجسدي، تتمثل الأسباب المذكورة فيما يلي: «المشكلة محصورة داخل العائلة» (15%) ؛ «تدخل العائلة» (17%) ؛ «المشكلة بسيطة ولا تستحق الشكوى على الإطلاق» (31%). وفي حالة العنف الجنسي، يتمثل السببان الرئيسيان في «الخوف من الانتقام المحتمل للمعتدي» (16%) و «الشعور بالعار» (20%). وهكذا فإن مسألة «العار» في الفضاء المنزلي والزوجي و العائلي، تجبر الضحايا على التزام الصمت والتعايش مع العنف في إطار الخصوصية.

يمكن إبداء نفس الملاحظة في الفضاءات الأخرى، إذ أن 32% من النساء اللاتي تعرضن للاعتداء الجنسي في مكان العمل تمتنعن عن متابعة المعتدين لنفس سبب «العار» ؛ وذكرت 47% من ضحايا العنف الجسدي أن السبب الرئيسي يعود إلى الخوف من انتقام المعتدي.

الجدول 3 :اللجوء إلى خدمات المساعدة والسلطات المختصة وإشراك الآخرين بعد أشد حدث عنف جسدي و/ أو جنسي تم التعرض له خلال 12 شهرا الماضية

أشكال وفضاءات العنف	أخبرت شخصا ما	رفعت دعوى قانونية أو قضائية أو *تقدمت بشكوى لدى السلطات	لجأت إلى خدمات المجتمع المدني
جسدي و/أو جنسي	48%	10%	0,9%
جسدي	67%	13%	0,9%
جنسي	29%	3%	0,4%
الفضاء الزوجي	38%	7,5%	1,5%
خارج الفضاء الزوجي	52%	11%	0,3%

* الشرطة أو الدرك أو السلطة القضائية أو السلطات المحلية

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

وقد تبين أن الأسباب المثارة، التي تمنع الضحايا من تقديم شكوى إلى السلطات المختصة، تكتسي طبيعة اجتماعية (احتواء المشكلة داخليًا وتدخل العائلة) وتثير تساؤلات حول مسؤولية المحيط الأسري في تقبل العنف والاستهانة به. كما أنها ذات طبيعة نفسية (الخوف من الانتقام، والإحراج، والعار، وإخفاء السر) وتوضح مدى تأثير العنف على الصحة العامة للمرأة وصعوبة خروجها من دائرة العنف، وفي الأخير فلهذه الأسباب أيضا طبيعة اجتماعية وسياسية (عدم الثقة في فعالية السلطات).

إن مواقف وردود أفعال الضحايا، التي تتجلى في عدم الإبلاغ عن العنف، من الممكن أنها تنبع من الأعراف التي غرستها في نفوسهن بيئتهن الاجتماعية والثقافية والتي يتم التعبير عنها من خلال تصوراتهن عن العنف ضد النساء.

ما يقرب من ثلث النساء القرويات والنساء دون أي مستوى تعليمي يعترفن بحق الزوج في ضرب زوجته إذا خرجت بدون إذن منه

تكتسي دراسة التصورات الاجتماعية للعنف أهمية قصوى، إذ تتيح الوقوف على آراء النساء بشكل عام حول العنف وكذلك الأدوار المرتبطة اجتماعيا وثقافيا بعلاقات السلطة والنفوذ بين النساء والرجال، وهي إحدى أدوات إضفاء الشرعية على العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويتيح مثل هذا التحليل، في المقابل، فهم ردود فعل ومواقف الضحايا تجاه العنف الذي عانين منه (الصمت، القبول، العار، الحياء، الخوف من الإبلاغ).

يؤدي تصور الذكورة إلى نتائج تتوافق مع تلك المتعلقة بالمواقف السلبية للنساء ضحايا العنف. ويلاحظ بالفعل نفس التوتر بين تصورين مختلفين لتقاسم الأدوار بين الرجال والنساء:

- وجهة نظر «تقليدية» خاصة لدى النساء القرويات والنساء الأقل تعليما وكذا المتقدمات في السن، والتي تفصل بوضوح أدوار الرجال والنساء داخل الأسرة ؛

- تصور آخر يهز هذا النظام القائم وهو حاضر بشكل خاص لدى الشابات والنساء الحضريات والأكثر تعليما، إذ يسلط الضوء على إمكانيات لعب أدوار اجتماعية أخرى وبالتالي إلغاء قواعد الهيمنة.

يمكننا هذا التصور من اكتشاف مدى تأثير عملية التمدرس بشكل بالغ على تصورات الذكورة.

وبالتالي، فإن تصورات الذكورة تختلف حسب وسط الإقامة والسن والحالة العائلية والمستوى التعليمي. فإذا كانت الآراء التقليدية لا تزال قائمة بين جميع الفئات الاجتماعية، فإن منازعتها صارت في تزايد من قبل النساء الحضريات، والشابات، والعازبات، والمطلقات، والنساء الأكثر تعليما.

ومن المهم الوقوف عما إذا كانت هذه التصورات المتناقضة للسلطة والذكورة تؤثر أيضًا على الأشكال الاجتماعية والنفسية للقبول بالعنف.

عند سؤالهن عن عدة جوانب، محددة ومتكاملة، تتعلق بحق الشريك في الإساءة إلى شريكته، غالبية النساء، مهما كانت خصائصهن الاجتماعية والديموغرافية، ترفضن هذا الحق. فالنساء في الوسط الحضري (63.9%)، والأصغر سنًا (60.4%)، والمطلقات (70.4%)، واللاتي تعرضن للعنف (60.3%) والنساء الأكثر تعليماً (76.2%) جميعهن تعارضن أكثر العنف الممارس من قبل الشريك.

فإذا كانت غالبية النساء قد أجبن بالنفي وترفضن هذا الحق، فإن 12 إلى 15 امرأة من أصل 100 أبدين مع ذلك تأييدهن له: حيث أجابت (2.3%) بأنها موافقة تمامًا أو موافقة إلى حد ما (14.8%).

وتسجل هذه النسب ارتفاعا كبيرا في الوسط القروي (18.3% موافقات تمامًا و 17% موافقات مسبقا إلى حد ما) وبين النساء اللائي ليس لديهن أي مستوى تعليمي (17.9% و 17%). .

وأكدت أكثر من 9 نساء من أصل 10 أنهن لا تقبلن التعرض للتعنيف بسبب إهمال الأعمال المنزلية، ولاسيما النساء الحضريات (94.1%)، والشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15-24 سنة (93.4%)، وكذا العازبات (93.2%)، وبصفة خاصة، النساء الحاصلات على مستوى تعليمي عالي (98.9%).

ومن ناحية أخرى، تقر امرأة من أصل خمس نساء بحق الشريك في ضرب شريكته إذا خرجت دون طلب الإذن منه: 21% من النساء، مع نسبة أعلى بين النساء القرويات واللائي ليس لديهن أي مستوى تعليمي (31%).

باختصار، كلما كانت النساء أكثر استقلالية ماديا ومتعلمات ونشيطات على المستوى الاجتماعي والثقافي، كلما زادت قدرتهن على التفاوض مع الأعراف والأوامر الاجتماعية ومواجهة العنف ونبذه.

نصف النساء تعتبرن العنف الزوجي مسألة خاصة وأكثر من الثلث توافقن على تحمله أساسا بسبب الأطفال

تؤكد أكثر من 28% من النساء إنهن توافقن تمامًا و 19.1% توافقن إلى حد ما على أن العنف الزوجي مسألة خاصة لا ينبغي كشفها للآخرين، مما يمثل في المجموع 47.6%.

من ناحية أخرى، صرحت 17.2% منهن أنهن توافقن تمامًا و 18.4% توافقن إلى حد ما على «قبول» تحمل العنف، أي ما مجموعه 35.6% إما بسبب وجود أطفال (76.8%) أو بسبب نقص الموارد لدى المرأة (11.5%).

المبيان 7: السبب الرئيسي لاستمرار العلاقة الزوجية حتى لو كان الزوج عنيفًا (%)

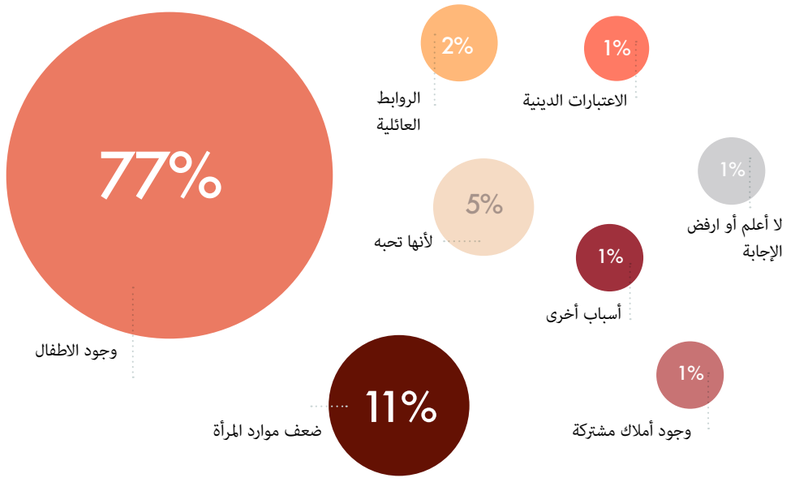

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

كلما كانت النساء شابات وحضريات ومتعلمات، كلما قل قبولهن للسلطة المطلقة للرجال داخل الأسرة

في إطار استكشاف الأبعاد المرتبطة بالسلطة - وهي تقاسم سلطة صنع القرار، والعلاقات الجنسية، وتقاسم المهام المنزلية داخل الأسرة، وأخيراً التعبير عن الآراء - تكشف النتائج أن 57.5% من النساء (61.3% في الوسط الحضري و 50.2% في الوسط القروي) ترفضن بشكل قاطع السلطة المطلقة للزوج.

ومع ذلك، فإن 23% من النساء القرويات و 16% من النساء الحضريات تعتقدن، سواء بشكل بديهي أو قاطع، أن هذه السلطة يجب أن تظل حكرا على الرجال في إطار إعادة الإنتاج الرمزي لنموذج الأسرة التقليدي.

ويزداد الميل إلى التغيير بين الأجيال الشابة، حيث يصل الفارق إلى 17 نقطة بين الشابات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15-24 سنة (63.8%) واللائي لا تقبلن أن تكون السلطة داخل البيت حكرا على الرجال والنساء كبار السن اللائي تتراوح أعمارهن بين 55 و 74 عامًا (43.5%).

فكلما كانت النساء أكثر تعليما، زاد تفضيلهن لتقاسم السلطة داخل الأسرة. الحال أن الفرق بين النساء اللواتي ليس لديهن مستوى (48.3%) واللائي لديهن مستوى ابتدائي (57.5%) من جهة، والنساء اللائي لديهن مستوى عال (73.4%)، من جهة أخرى، يبلغ 25 و 16 نقطة على التوالي.

لذلك، فإن التغيرات بين المستويات التعليمية المختلفة التي تم اعتبارها ترسم منحنى تطوريًا مشابهًا لمنحنى التصورات حسب الاختلافات العمرية. وبعبارة أخرى، فإن النساء الحضريات والأصغر سناً وذوات المستوى التعليمي العالي، أقل قبولاً للسلطة المطلقة للرجال داخل الأسرة. نفس هؤلاء النساء هن الأقل ميلاً إلى عدم مخالفة رأي أزواجهن حتى لو لم تكن مقتنعات بذلك: 80.3% بين الحاصلات على تعليم عالٍ مقابل 38.7% لمن ليس لديهن أي مستوى تعليمي.

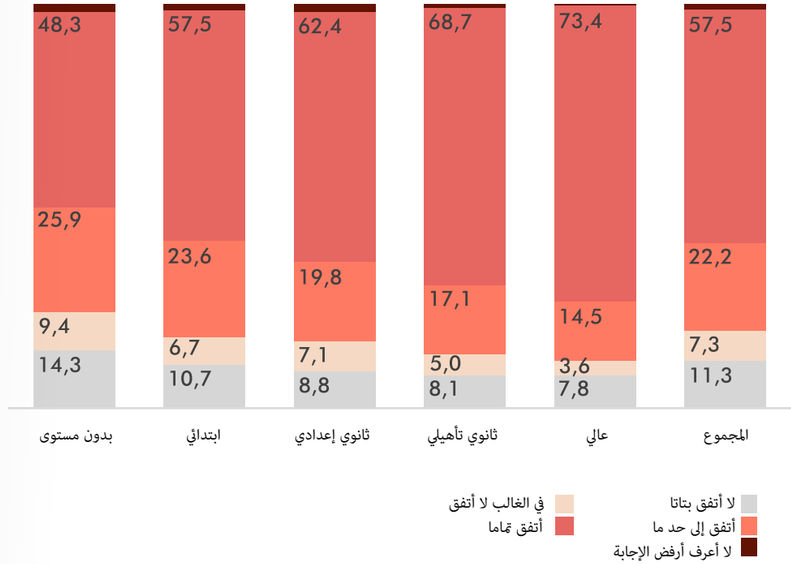

المبيان 8: درجة قبول تقاسم السلطة بين الزوجين داخل الأسرة وفقًا للمستوى التعليمي للمرأة (بـ %)

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

ويتأكد هذا التصور أكثر بين النساء العازبات والمطلقات فيما يتعلق بالرفض القاطع لقبول آراء الشريك دون معارضته (68.4% و 67.1% على التوالي) مقارنة بالنساء المتزوجات (53.5%).

ويبدو أن تجارب النساء حول هذه المسألة تؤثر بشكل كبير على تصوراتهن حيث أن 60.3% من النساء ضحايا العنف تعبرن عن رفضهن القاطع لقبول آراء الشريك مقارنة بـ 49.2% من النساء غير المعنفات.

وعلى نفس المنوال، ترفض النساء عمومًا أن يكون للرجل الكلمة الأخيرة في إدارة شؤون الأسرة، ومع ذلك توجد اختلافات، اعتمادًا على الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لهؤلاء النساء وخبراتهن. وهكذا، ترفض 48% من النساء الحضريات رفضًا قاطعًا السماح للزوج بأن تكون له الكلمة الأخيرة في تدبير شؤون الأسرة، وأكثر من 15% من النساء ترفض ذلك بشكل أو بآخر. ومن ناحية أخرى، فإن النساء القرويات أقل عددا من حيث المعارضة بشكل قاطع (31%) أو بشكل نسبي (12.9%)، علما بأن هذه المعدلات تعكس استمرار قبول معين للعلاقات غير المتكافئة القائمة على سيطرة الذكور بين الزوجين لدى 36% من النساء الحضريات.

وفي الوقت نفسه، تحمل الأجيال الشابة تصورات جديدة تتحدى نموذج السلطة التقليدية مع ما يقرب من ضعف عدد الفتيات والشابات في الفئة العمرية 15- 24 سنة (51.6%) مقارنة بالنساء في سن 55- 74 (25%) يرفضن رفضًا قاطعًا أن القرار العائلي يقع على عاتق الرجال فقط.

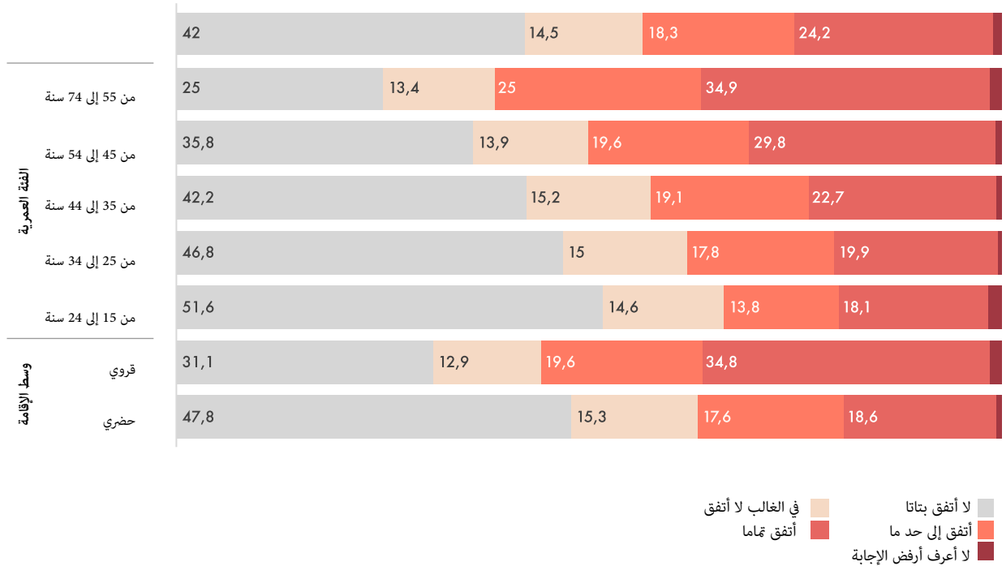

المبيان 9 :تصور المرأة لدرجة تقبل أن تكون للرجل الكلمة الأخيرة في إدارة شؤون الأسرة (%)

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

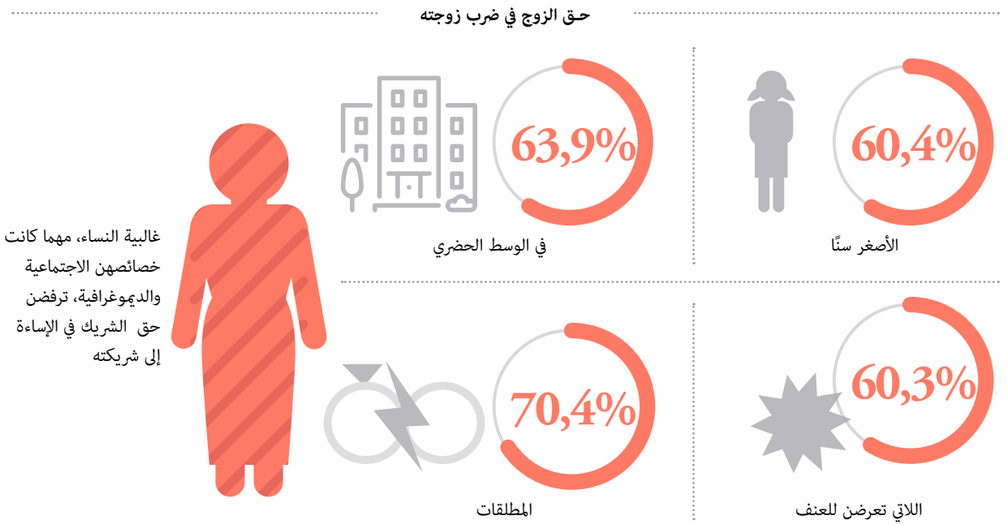

لا يخلو العنف القائم على النوع الاجتماعي من آثار على حياة الضحايا وأطفالهم والمجتمع بشكل عام، فما هي تكلفته البشرية والاجتماعية؟

III

التكلفة الاجتماعية للعنف ضد الفتيات والنساء: التأثيرات على حياة الضحايا وعلى أطفالهن وعلى المجتمع

من المرجح أن يكون للعنف ضد المرأة عواقب وخيمة مباشرة وغير مباشرة على صحة الضحايا وعلى رفاههم الجسدي والمعنوي والاجتماعي. كما يمكن أن تكون آثاره، الجسدية و/أو النفسية ، ضارة بنوعية حياتهم، وأن تؤثر على أنشطتهم الاجتماعية والمهنية. وعلاوة على تجربة العنف على المستوى الشخصي، يمكن أن يكون له تداعيات وآثار ضارة على أطفال الضحايا وعلى أسرهم وعلى المجتمع ككل.

همت دراسة التكلفة الاجتماعية و الاقتصادية للعنف، الفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 74 سنة ، واللواتي صرحن بتعرضهن لتجارب من العنف الجسدي و/أو الجنسي خلال الـ 12 شهرا الماضية. كما تم تقدير هذه التكلفة وفقًا للفضاء الذي يمارس فيه العنف، سواء كان مع الشريك أو مع العائلة أو في مكان العمل أو الدراسة أو في الأماكن العامة.

عانت واحدة من كل أربع ضحايا العنف الجسدي و واحدة من كل عشرة من ضحايا العنف الجنسي من إصابات و/ أو مشاكل نفسية

في إطار العلاقة مع الشريك ، تعرضت 25% من ضحايا العنف الجسدي و 10% من ضحايا العنف الجنسي لإصابات و/ أو مشاكل نفسية نتيجة أشد حدث عنف جسدي أو جنسي تعرضت له خلال 12 شهرا الأخيرة.

من بين هؤلاء الضحايا ، 60,2% صرحن بإصابتهن باضطرابات نفسية عند تعرضهن للعنف الجسدي و 79% عند تعرضهن للعنف الجنسي. العواقب النفسية الأكثر شيوعاً للعنف الجسدي والجنسي هي الشعور بالتوتر والإحباط والقلق (24% في حالات العنف الجسدي و 18% في حالات العنف الجنسي) ، اضطرابات النوم (16% و 17%).) الشعور بإرهاق دائم (15% و 16%).

في حالة العنف الجسدي ، تعرضت هؤلاء النساء لخدوش وكدمات (52,2%) ، التواءات وخلع (11,2%) ، شقوق عميقة وإصابات خطيرة (5,5%) ، إصابات في طبلة الأذن أو العيون (5%) ، كسر أو تشقق العظام (5,2%) ، كسر الأسنان (4,9%). وفي حالات العنف الجنسي ، عانت الضحايا في الغالب من إصابات وتمزقات في الأعضاء التناسلية (13,6%) ونزيف (11,7%) وأمراض متنقلة جنسيا (9%) وإصابات وكدمات (6,6%) وكذلك حالات الحمل غير المرغوب فيه (3,5%).

من جهة أخرى ، فإن العنف الممارس في الأماكن العامة، له أيضًا آثار وخيمة على الصحة الجسدية والنفسية للضحايا، وفي هذا السياق ، تعاني النساء من اضطرابات نفسية (34,3%) عند التعرض للعنف الجسدي و 79,1% عند التعرض للاعتداء الجنسي) و مشاكل جسدية متعددة ، بما في ذلك الكدمات والخدوش (63,7% في حالة العنف الجسدي و 20,5% في حالة الاعتداء الجنسي).

مبيان 10: توزيع النساء ضحايا العنف الزوجي حسب نوع المشاكل الصحية الناتجة عن أشد حدث عنف جسدي و أشد حدث عنف جنسي تعرضن له خلال 12 شهرا الماضية (ب%)

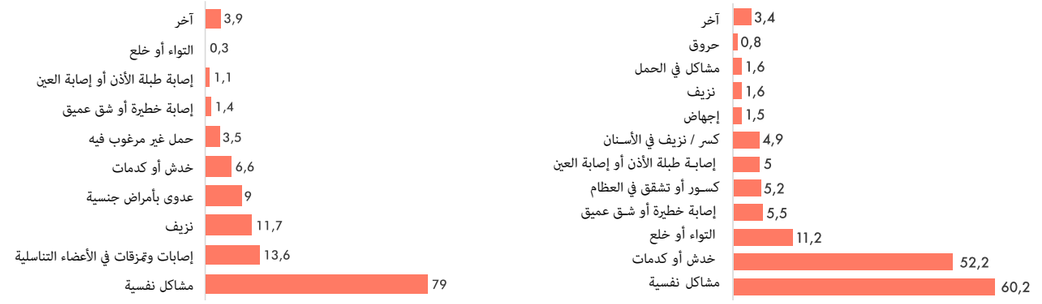

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

خسارة 14 يوم عمل في السنة في حالة العنف الزوجي و 8 أيام في حالة العنف في الأماكن العامة عقب العنف الجسدي

للعنف الجسدي و/أو الجنسي في إطار العلاقة مع الشريك تداعيات سلبية ليس فقط على صحة الضحية ومحيطها، ولكن أيضًا على أنشطتها الاجتماعية والمهنية، ولا سيما من خلال التغيب عن العمل وعلى مختلف جوانب العلاقات الاجتماعية، إذ أن التغيب عن العمل ، سواء من طرف الضحية أو من طرف الزوج مرتكب العنف ، له آثار سلبية على الأسرة من حيث الخسارة المحتملة للدخل وعلى المجتمع من حيث نقص الإنتاجية. وقد أجبرت 14,3% من النساء النشيطات المشتغلات ضحايا العنف على التغيب عن العمل بعد أشد حدث عنف جسدي تعرضت له خلال 12 شهرا الماضية، إذ بلغ متوسط أيام الغياب عن العمل بالنسبة للنشيطات المشتغلات ضحايا هذا العنف 14 يوم عمل في السنة.

بالإضافة إلى الفضاء الزوجي، يعتبر التغيب عن العمل بين النساء النشيطات المشتغلات ضحايا العنف الجسدي في الأماكن العامة ظاهرة متكررة إلى حد ما (29,8%). ويبلغ متوسط عدد أيام العمل الضائعة لهؤلاء النساء ضحايا العنف الجسدي في الأماكن العامة 8 أيام في السنة.

أما بالنسبة للآثار المباشرة للعنف الذي تتعرض له النساء أثناء ممارستهن لنشاط مهني، فقد أظهر البحث أن ردود أفعال الضحايا بعد تعرضهن للعنف الجسدي أو الجنسي تتجاوز التغيب عن العمل، حيث تؤثر تجربة العنف سلبا على مردودية الضحايا والتزاماتهن الاجتماعية والمهنية (تغيير أو التخلي عن الشغل) وكذلك على رفاههن النفسي والاجتماعي ورفاهية من حولهن. وهكذا فإن أكثر من نصف ضحايا العنف الجسدي و/أو الجنسي، في سياق نشاطهن المهني، صرحن بانخفاض في مردودية عملهن (53%) ؛ وحوالي 40% منهن اضطررن إلى تغيير عملهن ؛ بينما غادرت 7% من الضحايا سوق الشغل كليًا.

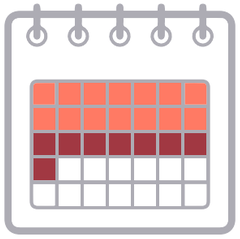

14 يوم في السنة

متوسط أيام العمل الضائعة لكل نشيطة مشتغلة بعد أشد حدث عنف جسدي في الفضاء الزوجي

8 أيام في السنة

متوسط أيام العمل الضائعة لكل نشيطة مشتغلة بعد أشد حدث عنف جسدي في الأماكن العامة

اضطراب وتيرة حياة الضحايا وحياة أسرهن نتيجة العنف الزوجي

بالإضافة لما سبق، ولكون المرأة ضحية اعتداء جسدي و/أو جنسي في إطار العلاقة الزوجية، فإنها تضطر أحيانا إلى التوقف عن القيام بالتزاماتها الأسرية، ولا سيما رعاية أفراد أسرتها أو رعاية نفسها وكذلك القيام ببعض الأشغال المنزلية. وقد لوحظ هذا الوضع بالفعل بين أكثر من 8 ضحايا من أصل 100 نتيجة أشد حدث عنف جسدي تعرضن له، وكذلك بين 3% من ضحايا العنف الجنسي. ويمكن لهذا الاضطراب في المسار الطبيعي للحياة الأسرية أن يصل إلى مستويات أكثر حدة عندما تلجأ الضحية إلى مغادرة المنزل هربا من العنف. وهكذا، غادرت 16 % من النساء الضحايا بيت الزوجية إثر أشد حدث عنف جسدي تعرضن له و3,5 % إثر أشد حدث عنف جنسي. وتلجأ هؤلاء الضحايا بالأساس إلى الإيواء عند الوالدين أو العائلة المقربة (94 % في حالات العنف الجسدي و80 % في حالات العنف الجنسي).

إن مغادرة المنزل نتيجة العنف لا يؤثر فقط على استقرار الأسرة الذي يعتبر أمرا بالغ الأهمية للنمو النفسي والاجتماعي للأطفال، بل يؤثر كذلك على استقرار الأفراد والأسر التي لجأن إليهم ضحايا العنف والذين يشكلون لهن مصدر دعم غيرمنظم إذ تتأثر كذلك حياتهم اليومية ونوعيتها.

عبء إضافي على ميزانية الأسرة نتيجة لجوء الضحايا إلى الخدمات الصحية والخدمات القانونية

يؤثر العنف ضد النساء بشكل عام والعنف الزوجي بشكل خاص كذلك على مستوى معيشة النساء أو أسرهن، بحيث أنه غالبا ما يترتب عنه نفقات إضافية تشكل عبئا زائدا على ميزانية الأسرة، خصوصا عند لجوء ضحية العنف و/أو شريكها إلى العلاجات الطبية، لجوءها إلى الخدمات القانونية في حالة متابعة مرتكب العنف أو تعويض و إصلاح الممتلكات التي تم إتلافها أو التنقل أو الإيواء.

ومن بين الضحايا اللواتي عانين من مشاكل صحية إثر أشد حدث عنف جسدي تعرضن له خلال 12 شهرا الماضية، 48% منهن لجأن إلى أحد مقدمي الخدمات الصحية (طبيب، إطار شبه طبي...)، وتبلغ هذه النسبة 40 % في حالة أشد حدث عنف جنسي. وأما بالنسبة للنساء ضحايا العنف في الأماكن العامة واللواتي واجهن مشاكل صحية ولجأن إلى الخدمات الصحية، فتصل نسبهن إلى حوالي 60 % في حالة العنف الجسدي و 20 % في حالة العنف الجنسي.

بالإضافة إلى النفقات المتعلقة بالمشاكل الصحية، فإن 7 % من النساء ضحايا العنف الجسدي و 2 % من ضحايا العنف الجنسي في الإطار الزوجي قد تقدمن بشكاية أو اتخذن إجراءات قانونية بعد أشد حدث عنف جسدي أو جنسي. وتسجل هذه النسب مستويات أعلى عندما يتعلق الأمر بالعنف في الوسط غير الزوجي (22% و 3,3% على التوالي).

ولقد شهدت أكثر من 9% من النساء ضحايا العنف الزوجي إتلاف ممتلكات شخصية أو منزلية عقب أشد حدث عنف جسدي، حيث كان على 37,5% من الضحايا تعويضها أو إصلاحها.

تداعيات خطيرة على الصحة والنمو النفسي والاجتماعي لأطفال ضحايا العنف الزوجي: العزلة والحزن ونوبات القلق والتبول اللاإرادي والتراجع الدراسي

إن التعرض للعنف الزوجي ليس بظاهرة معزولة حيث يؤثر على عدد كبير من أطفال الضحايا. ويمكن أن تتسبب تجربة العنف هذه، على المدى المتوسط والبعيد، في مشاكل صحية جسدية وعقلية وفي اضطرابات معرفية (مشاكل في التركيز) أو مشاكل دراسية (تأخر أو فشل). حيث تظهر نتائج البحث أن العنف الزوجي له تداعيات خطيرة على صحة الأطفال ونموهم النفسي والاجتماعي. وهكذا، فقد صرحت حوالي 16% من النساء ضحايا العنف الزوجي أن أطفالهن ، الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 18 سنة ، يعانون من مشاكل صحية ، خاصة ذات طبيعة نفسية وسلوكية. وحسب نوع المشكلة التي يعاني منها أطفالهن، صرحت 40,4 % من النساء ضحايا العنف الزوجي بمشكلة العزلة والحزن، و32,4% منهن بنوبات القلق أو الصرع و21,5% بالكوابيس و22,4% بالتبول اللاإرادي.

بالإضافة إلى المشاكل الصحية، يعاني الأطفال أيضًا من اضطرابات معرفية وسلوكية: التراجع الدراسي بالنسبة لـ 22,5% من ضحايا العنف الزوجي اللواتي تعرض أبنائهن لمشاكل، والعنف والعدوان بالنسبة ل18,9%، والتخلي عن الدراسة بالنسبة ل 7%، والانحراف بالنسبة ل 2,3% والهروب حسب 1% منهن. ومن جهة ثانية، وإثر أشد حدث عنف جسدي من طرف الشريك خلال الـ 12 شهرًا الماضية، ذكرت 8,1% من الضحايا أن أطفالهن اضطروا للتغيب عن الدراسة.

بالإضافة إلى آثاره المباشرة على الأطفال، يؤثر العنف الزوجي بالتأكيد على جودة العلاقة بين الأم والطفل، مما يزيد من حدة محنة هذا الأخير. خاصة وأن الأم الضحية تصبح أقل استعدادًا للاستجابة لاحتياجات ومتطلبات الطفل في الوقت الذي يواجه فيها هذا الأخير صعوبات كبيرة تتطلب مزيدًا من الدعم.

هؤلاء الأطفال الذين عايشوا العنف الزوجي هم أكثر عرضة لإعادة إنتاج النمط الأبوي وعيش علاقات حميمة تتسم بالعنف بمجرد بلوغهم سن الرشد، إذ أظهرت نتائج البحث أن معدل انتشار العنف مرتفع بشكل خاص بين النساء اللواتي عاش شريكهن في بيئة تتسم بالعنف الزوجي (73%) مقارنة بالنساء اللواتي لم يتعرض شركاؤهن لهذا العنف (45,1%). ومن ناحية أخرى، كما سبق أن أشرنا، فإن تعرض الفتيات للعنف المنزلي خلال الطفولة يجعلهن أكثر عرضة لإعادة إنتاج العلاقات الأبوية وتجربة العنف بأنفسهن ليس فقط في الفضاء الزوجي، ولكن في سياقات أخرى كثيرة.

مبيان 11: تأثير العنف الجسدي من طرف الشريك على الأطفال (ب%)

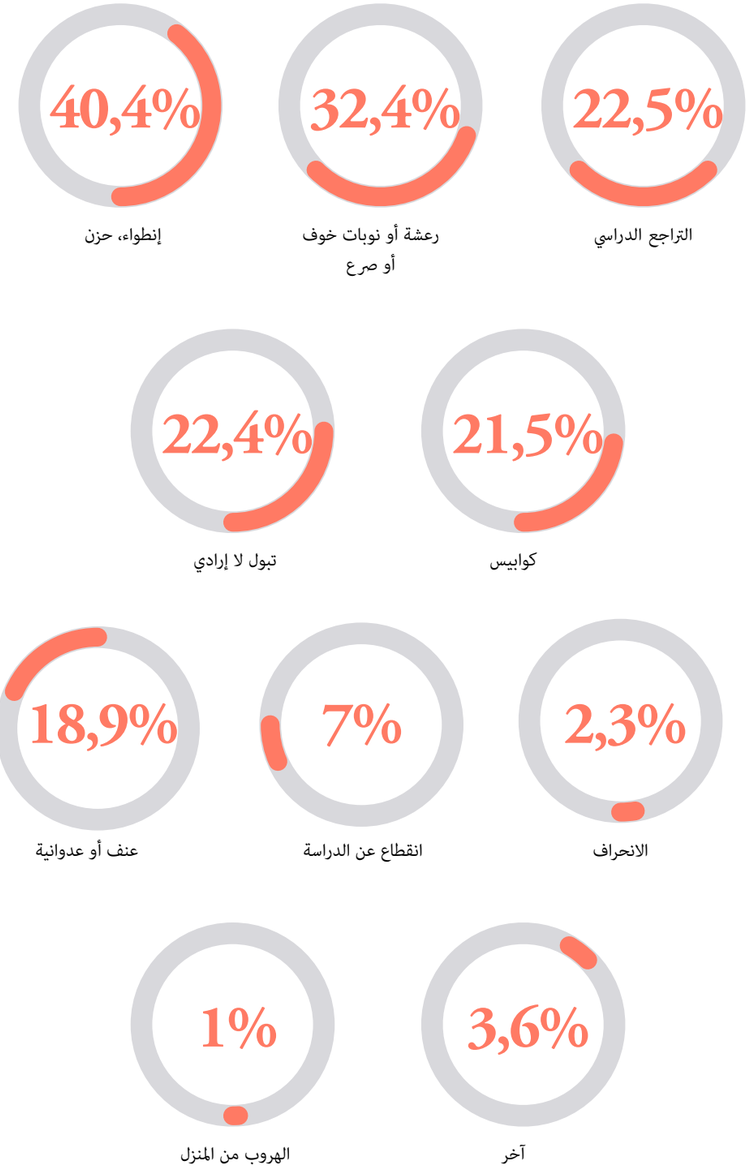

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

لظاهرة العنف ثمن، كم هي
التكلفة الاقتصادية للعنف
ضد النساء؟

IV

التكلفة الاقتصادية للعنف ضد الفتيات والنساء: النفقات وفقدان الدخل لدى الأسر

تشكل التكلفة الاقتصادية للعنف عبئًا ثقيلًا سواء على المجتمع من خلال منظومته الصحية وخدمات الدعم الاجتماعي المتاحة ومنظومته القانونية والميزانيات المخصصة لوضع السياسات أو خطط العمل من أجل مكافحة العنف ضد النساء وفقدان الإنتاج الاقتصادي أو على الأفراد والأسر نتيجة تحملهم النفقات المترتبة عن الولوج إلى مختلف الخدمات وفقدان الدخل بسبب التوقف عن العمل وعن القيام بالأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر.

مكنت المعطيات التي أتاحها بحث 2019 من تقدير التكلفة النقدية للعنف لأول مرة في المغرب، والمتعلقة تحديدًا بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة للعنف ضد النساء التي يتحملها الأفراد وأسرهم في كافة فضاءات العيش وبالنسبة لشكلي العنف الجسدي والجنسي خلال ال12 شهرًا التي سبقت البحث.

تشمل التكاليف الملموسة المباشرة للعنف ضد النساء المصاريف المؤداة مقابل الولوج لمختلف الخدمات (الصحة والعدالة والشرطة) والإيواء وتعويض أو إصلاح الممتلكات التي تم إتلافها.

وتتعلق التكاليف الملموسة غير المباشرة «بتكلفة الفرصة البديلة» التي تشمل فقدان الدخل بسبب التغيب عن العمل المؤدى عنه والتوقف عن أداء الأعمال المنزلية والتغيب عن الدراسة.

يتم تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف باستخدام مقاربة تقدير تكلفة « غياب الفعل أو المشكلة» التي تقيم آثار العنف من خلال التقدير النقدي للتكاليف المباشرة المختلفة والتكاليف غير المباشرة التي يتحملها الضحايا والأسر. يعتمد هذا التقدير الطريقة المحاسباتية التي ترتكز على جمع التكاليف المترتبة عن الولوج إلى مختلف الخدمات والتكاليف المتعلقة بإصلاح أو استبدال الممتلكات التي تم إتلافها والإيواء في حالة مغادرة المنزل والدخل المفقود بسبب الغياب عن العمل أو المدرسة والتوقف عن القيام بالأعمال المنزلية نتيجة التعرض لحادث العنف الأشد حدة.

يكلف العنف الجسدي والجنسي للأسر 2.85 مليار درهماً

تحمل 22.8% من بين مجموع النساء ضحايا العنف الجسدي و/ أو الجنسي اللاتي تعرضن للعنف خلال 12 شهرًا التي سبقت البحث أو أسرهن، أيا كان مجال العيش، التكاليف المباشرة أو غير المباشرة للعنف. وتقدر التكلفة الإجمالية للعنف بـ 2.85 مليار درهم. وبقسمة هذه التكلفة على العدد الإجمالي للضحايا، يبلغ متوسط التكلفة حوالي 957 درهم لكل ضحية.

تقدر حصة الوسط الحضري من مجموع التكلفة الاقتصادية الإجمالية للعنف 72% (2.05 مليار درهم) و28% بالوسط القروي (792 مليون درهم). كما ان متوسط التكلفة التي تتحملها الضحايا في الوسط الحضري (1000 درهم لكل ضحية) أعلى من تلك التي تحملناها في الوسط القروي (862 درهم لكل ضحية).

وتشكل التكاليف المباشرة الجزء الأكبر من التكلفة الاقتصادية الإجمالية بحصة 82% (2.33 مليار درهم) مقابل 18% فقط كحصة للتكاليف غير المباشرة (517 مليون درهم).

ويحتكر الفضاء الزوجي لوحده أكثر من ثلثي التكلفة الاقتصادية الإجمالية للعنف بحصة 70% (تكلفة إجمالية تقدر بـ 1.98 مليار درهم) يليه فضاء الأماكن العمومية بحصة 16% (448 مليون درهم) ثم الوسط العائلي بحصة 13% (366 مليون درهم).

فيما يتعلق بشكل العنف، فإن 85 % من التكلفة الاقتصادية الإجمالية للعنف تعود للعنف الجسدي (2.4 مليار درهم) و15.3% (436 مليون درهم) للعنف الجنسي.

المبيان 12: بنية التكلفة الإجمالية للعنف ضد المرأة حسب نوع التكلفة ووسط الإقامة وأشكال العنف ومجالات العنف (ب%)

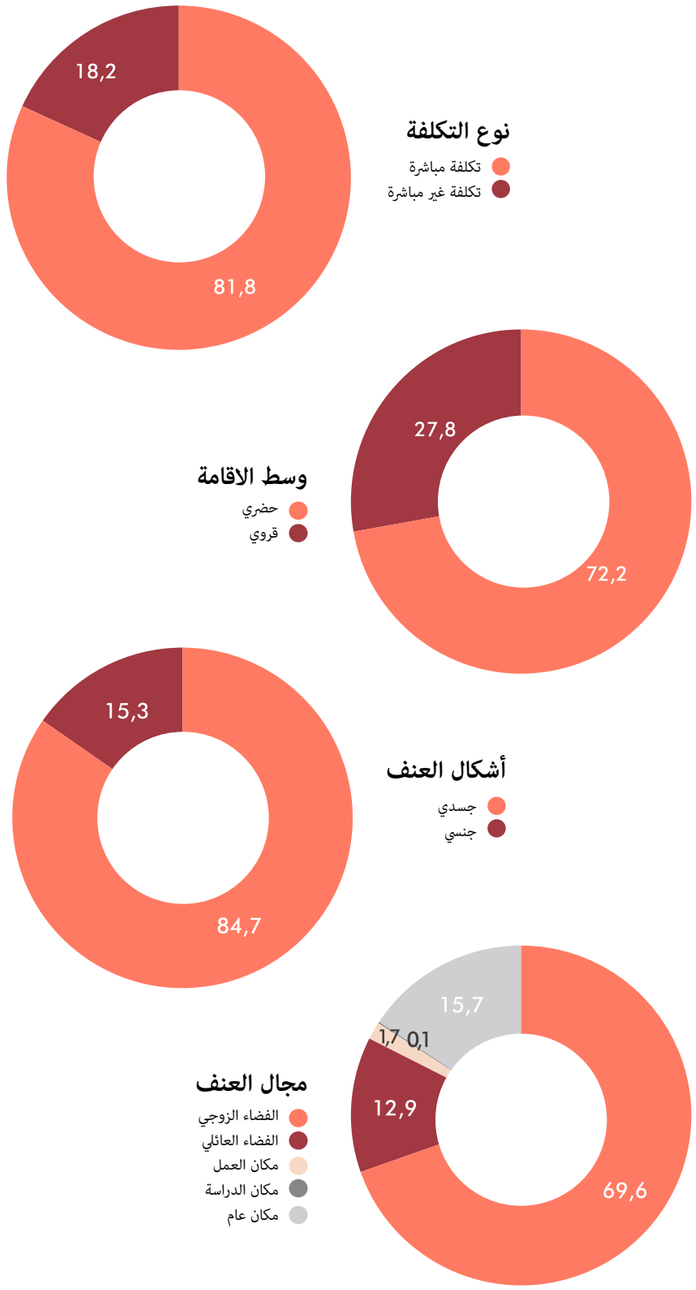

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

الجدول 1: نسبة النساء المعنفات اللواتي تحملن تكاليف العنف وتوزيع التكلفة الإجمالية للعنف حسب مجال حدوثه وشكله، ونوع التكلفة، ومكان الإقامة

		نسبة النساء اللواتي تحملن تكاليف من بين النساء المعنفات (ب%)	التكلفة الإجمالية (بمليون درهم)	النسبة ضمن التكلفةالإجمالية (ب%)
مجالات العنف	الفضاء الزوجي	24,2	1 980	69,6
	الفضاء العائلي	24,4	366	12,9
	مكان العمل	21,9	48	1,7
	مكان الدراسة	6,5	4	0,1
	مكان عمومي	16,2	448	15,7
أشكال العنف	الجسدي	34,8	2 409	84,7
	الجنسي	6,1	436	15,3
نوع التكلفة	تكلفة مباشرة	20,3	2 328	81,8
	تكلفة غير مباشرة	8,2	517	18,2
وسط الإقامة	حضري	24	2 053	72,2
	قروي	20,1	792	27,8
المجموع		22,8	2 845	100

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

ما يقرب من 70% من التكلفة المباشرة للعنف يعود إلى العنف الزوجي و42,3% للنفقات المتعلقة بالصحة

تقدر التكلفة المباشرة بـ 2.3 مليار درهم بالنسبة لضحايا العنف الجسدي و / أو الجنسي، الذين تحملوا النفقات (20 %)، نتيجة لمجموع أحداث العنف الأكثر حدة التي تعرضوا لها خلال الإثنى عشر شهرًا التي سبقت البحث.

ما يقرب من 85% من التكلفة المباشرة للعنف (1.98 مليار درهم) ترتبط بالعنف الجسدي و15% (353 مليون درهم) بالعنف الجنسي.

ويكلف العنف ضد النساء في الوسط الحضري بالنسبة للمعنفات ولأسرهن 1.73 مليار درهم، مقابل 601 مليون درهم في الوسط القروي. وتمثل التكلفة التي يتحملها سكان المدن ما يقرب من ثلاثة أرباع التكلفة المباشرة الإجمالية للعنف (74.2%).

ويعود ما يقرب من 70% من التكلفة المباشرة للعنف في الفضاء الزوجي (1.63 مليار درهم) و15% للعنف في الأماكن العمومية (356 مليون درهم) و13% في الوسط العائلي (307 مليون درهم).

تمثل التكاليف المترتبة عن الولوج للخدمات الصحية 42.3% من التكلفة المباشرة (986 مليون درهم)، تليها في المرتبة الثانية المصاريف المتعلقة باللجوء للخدمات القانونية والقضائية (25.8% أي 600 مليون درهم). ومصاريف استبدال أو إصلاح الأغراض التي تم إتلافها (17.9 % أي 417 مليون درهم) والإيواء بفعل مغادرة البيت (13.5 % أي 314 مليون درهم) ثم اللجوء لخدمات المجتمع المدني (0.5% أي 11 مليون درهم).

المبيان 13: بنية التكلفة المباشرة للعنف حسب نوع النفقات (ب%)

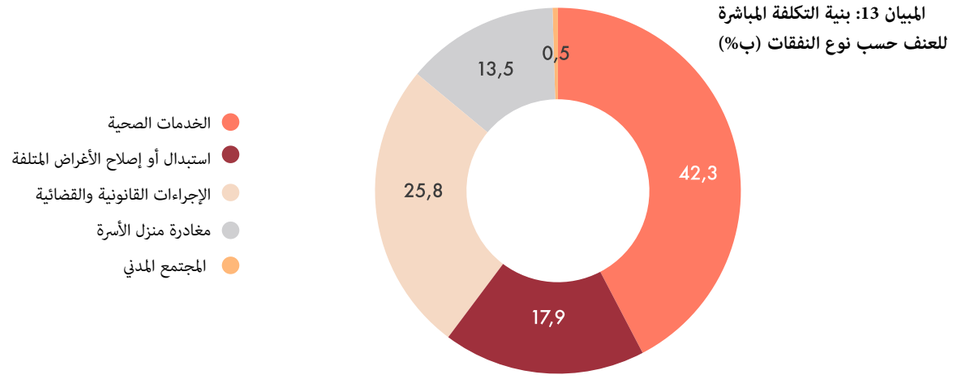

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

أكثر من 44% من التكلفة غير المباشرة تعود إلى خسارة أيام العمل المؤدى عنه

تقدر التكلفة غير المباشرة التي يتحملها 8% من ضحايا العنف الجسدي و / أو الجنسي، خلال الإثنى عشر شهرًا التي سبقت البحث، بحوالي 517 مليون درهم (326 مليون درهم في المناطق الحضرية و190.8 مليون درهم في المناطق القروية). ما يقرب من 84% من التكاليف غير المباشرة تعود للعنف الجسدي (434 مليون درهم).

ويمثل الفضاء الزوجي 68% من التكلفة الإجمالية غير المباشرة، تليه الأماكن العمومية (18%) والفضاء العائلي (11%).

أكثر من 55% (284 مليون درهم) من إجمالي التكلفة غير المباشرة تتعلق بالتكلفة التقديرية لأيام العمل المنزلي المفقودة، أي 281.2 مليون درهم بالنسبة للنساء ضحايا العنف و3.1 مليون درهم بالنسبة لأزواجهن. ما يقرب من 44% من هذه التكلفة (227 مليون درهم) يعود إلى فقدان الدخل نتيجة التغيب عن العمل المؤدى عنه بالنسبة للنساء ضحايا العنف (172 مليون درهم) ولأزواجهن (55 مليون درهم). وتمثل تكلفة أيام التغيب عن الدراسة للضحايا واطفالهن بسبب حوادث العنف ضد النساء 1% من مجموع التكلفة الإجمالية غير المباشرة (5.7 مليون درهم).

المبيان 14: بنية التكلفة غير المباشرة للعنف (ب%)

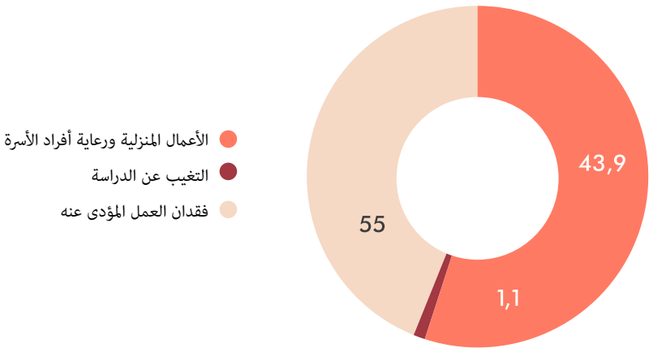

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

كلف العنف الزوجي للأسر 1.98 مليار درهم

قدرت كلفة العنف ضد النساء في الفضاء الزوجي بالنسبة ل 24% من الضحايا اللواتي إضطررن لتحمل تكاليف مباشرة و / أو غير مباشرة، 1.98 مليار درهم خلال الاثني عشر شهرًا التي سبقت البحث (1.3 مليار درهم في الوسط الحضري و681 مليون درهم في الوسط القروي). تبلغ هذه التكلفة 1.67 مليار درهم بالنسبة للعنف الجسدي و308 مليون درهم بخصوص العنف الجنسي.

بمجموع بلغ 1.63 مليار درهم، تمثل التكلفة المباشرة 82% من التكلفة الإجمالية للعنف الزوجي. وتصل هذه التكلفة إلى 1.36 مليار درهم بالنسبة للعنف الجسدي أي ما يقرب من 84% من التكلفة المباشرة و267 مليون درهم بالنسبة للعنف الجنسي.

من بين ضحايا العنف الزوجي، اضطرت 21% من النساء المعنفات إلى تحمل مصاريف مباشرة عقب تعرضهن لأحداث العنف الأكثر حدة خلال 12 عشر شهرًا التي سبقت البحث. تمثل المصاريف التي تم دفعها مقابل الخدمات الصحية 45.3% من التكلفة المباشرة للعنف الزوجي (737 مليون درهم). تليها المصاريف المتعلقة باللجوء للخدمات القانونية والقضائية بنسبة 25% (406.8 مليوندرهم) ونفقات الإيواء بعد مغادرة البيت ب 18% (293.1 مليون درهم) وتكاليف استبدال وإصلاح الممتلكات التي تم إتلافها ب 11.3% (185 مليون درهم) واللجوء لخدمات المجتمع المدني بنسبة 0.5% (7.7 مليون درهم).

تقدر التكلفة غير المباشرة للعنف الزوجي بـ 351 مليون درهم بالنسبة ل 10% من الضحايا اللواتي اضطررن إلى التوقف عن مزاولة الأشغال المنزلية و / أو العمل المؤدى عنه / أو الدراسة. ويمثل العنف الجسدي من هذه التكلفة 310 مليون درهم (88.5%) والعنف الجنسي 40.5 مليون درهم (11.5%). وتعود 63% من هذه التكلفة غير المباشرة إلى تكلفة الأيام المفقودة من العمل المنزلي بالنسبة للضحايا ولأزواجهن (222 مليون درهم) و36% منها لفقدان أيام العمل المؤدى عنه (126 مليون درهم) وأقل من 1% لضياع أيام الدراسة للأطفال (2.7 مليون درهم).

المبيان 15: بنية التكلفة المباشرة وغير المباشرة للعنف الزوجي حسب نوع النفقات (ب%)

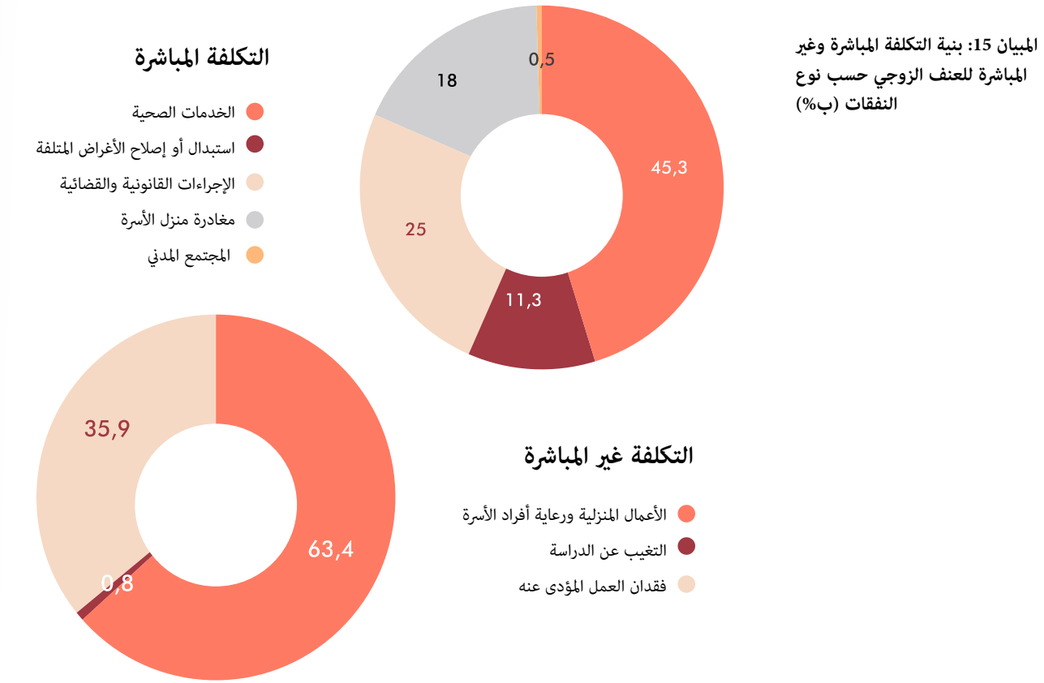

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

تقدر تكلفة العنف داخل الفضاء العائلي بحوالي 366.3 مليون درهم

تقدر التكلفة الإجمالية للعنف العائلي بالنسبة ل 24.4% من النساء اللواتي تحملن التكاليف بسبب العنف الجسدي و / أو الجنسي الذي تعرضن له خلال الـ 12 شهرًا التي سبقت البحث بـ 366 مليون درهم.ويشكل العنف الجسدي النسبة الأكبر من التكلفة (94% أو 343 مليون درهم)، مقابل 6% فقط للعنف الجنسي (9.22 مليون درهم).

فيما يتعلق بالتكلفة المباشرة، أدت حوادث العنف الممارس على الفتيات والنساء من قبل أفراد الأسرة (أو الأصهار) إلى إنفاق سنوي قدره 307 مليون درهم أي ما يعادل 84% من التكلفة الإجمالية لهذا المجال يتحمله 20.5% من النساء الضحايا وأسرهن.

وفي هذا المجال، تلجأ النساء ضحايا العنف للخدمات القانونية والقضائية أكثر من خدمات الرعاية الصحية. وتقدر التكاليف المترتبة عن ذلك على التوالي بـ 124.5 مليون درهم و119 مليون درهم. كما يترتب عن إصلاح أو استبدال الممتلكات التي تم إتلافها إثر حوادث العنف تكلفة إجمالية قدرها 41.8 مليون درهم. وأنفقت النساء اللواتي غادرن بيت الأسرة ما مجموعه 21.3 مليون درهم مقابل مصاريف السكن المترتبة عن مغادرتهن للبيت.

بالنسبة لـ 15.9% من الضحايا اللواتي اضطررن لتحمل نفقات غير مباشرة، فإن حوادث العنف التي حدثت في الفضاء العائلي خلال الـ 12 شهرًا التي سبقت البحث أدت إلى تكلفة إجمالية غير مباشرة قدرها 59.1 مليون درهم. أكثر من 85% من هذه التكلفة أي 50.5 مليون درهم يعود إلى العنف الجسدي و15% (8.6 مليون درهم) إلى العنف الجنسي. وعلى غرار المجال الزوجي، يعود الجزء الأكبر من هذه التكلفة إلى تكلفة العمل المنزلي الذي تخلت عنه النساء الضحايا وأزواجهن بقيمة 36.2 مليون درهم (61.3% من التكلفة غير المباشرة لهذا المجال)، تليها التكلفة المترتبة عن فقدان العمل المؤدى عنه ب 19.9 مليون درهم (33.7%) وتكلفة تغيب أطفال الضحايا عن الدراسة ب 3 مليون درهم (5%).

المبيان 16: بنية التكلفة المباشرة وغير المباشرة للعنف العائلي حسب نوع النفقات(ب%)

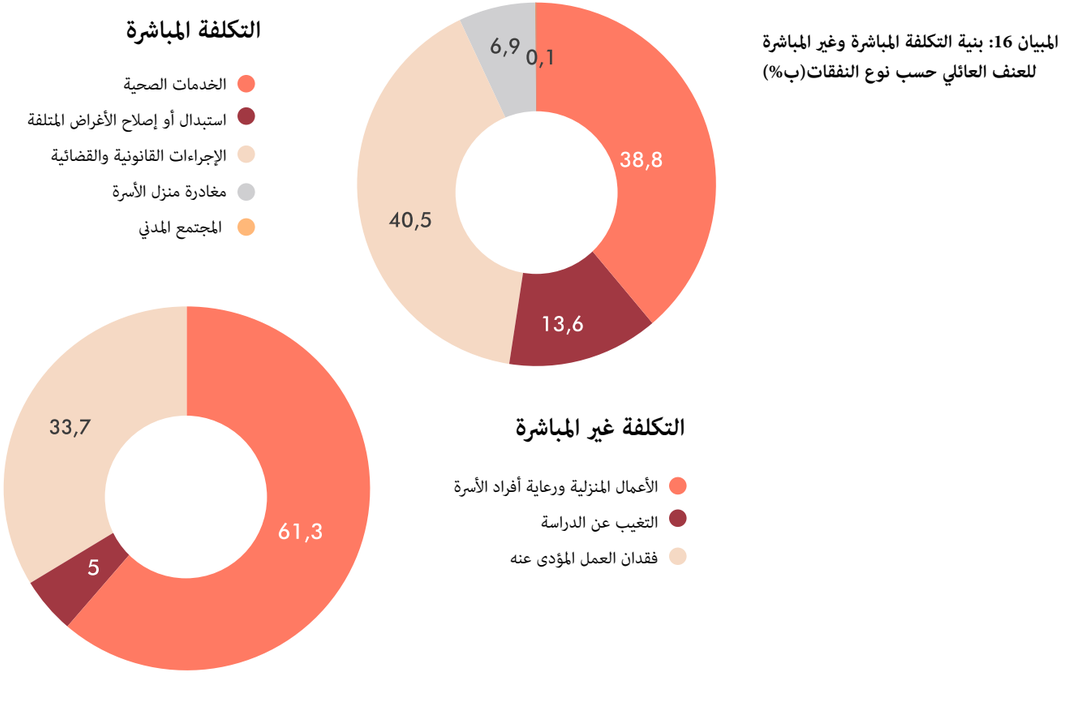

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

تقدر تكلفة العنف في الأماكن العامة ب447.6 مليون درهم

من بين النساء اللواتي تعرضن للعنف في الأماكن العمومية، تحمل 16.2% منهن نفقات مباشرة وغير مباشرة تقدر بـ 448 مليون درهم خلال الـ 12 شهرًا التي سبقت البحث منها 358.5 مليون درهم نتيجة أفعال العنف الجسدي (80% من التكلفة الإجمالية) و98.2 مليون درهم بسبب أفعال العنف الجنسي (20%).

تبلغ التكلفة الإجمالية المباشرة لأحداث العنف الجسدي و / أو الجنسي في الأماكن العمومية التي حدثت خلال 12 عشر شهرًا التي سبقت البحث، بالنسبة لـ 15% من النساء اللواتي تحملن نفقات مترتبة عن هذا العنف، 356 مليون درهم أي ما يعادل 80 % من التكلفة الإجمالية في هذا المجال. أكثر من نصف هذه التكلفة (52%) تتعلق باستبدال أو إصلاح الممتلكات التي تم إتلافها (183 مليون درهم). تمثل النفقات المتعلقة بالخدمات الصحية 29% (103 مليون درهم) وتلك المرتبطة باللجوء للخدمات القانونية والقضائية 19% (66.2 مليون درهم).

نتج عن حوادث العنف الجسدي و/أو الجنسي في الأماكن العمومية خلال 12 عشر شهرًا التي سبقت البحث، بالنسبة لـ 6.3% من الضحايا، تكلفة غير مباشرة إجمالية قدرها 91.6 مليون درهم منها 68.6 مليون (75%) بسبب فقدان أيام العمل المؤدى عنه للضحايا ولأزواجهن.

المبيان 17: بنية التكلفة المباشرة وغير المباشرة للعنف في الأماكن العمومية حسب نوع النفقات (ب%)

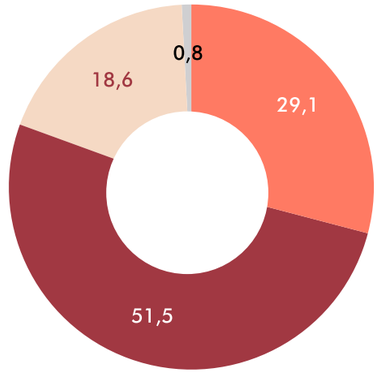

التكلفة المباشرة

- الخدمات الصحية
- استبدال أو إصلاح الأغراض المتلفة
- الإجراءات القانونية والقضائية
- المجتمع المدني

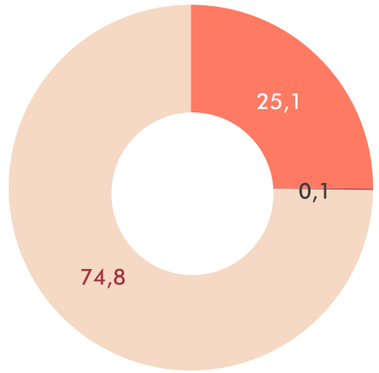

التكلفة غير المباشرة

- الأعمال المنزلية ورعاية أفراد الأسرة
- التغيب عن الدراسة
- فقدان العمل المؤدى عنه

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

كلف العنف الجسدي والجنسي للأسر

2,85 مليار درهم

كلف العنف الزوجي للأسر

1,98 مليار درهم

تبلغ تكلفة العنف العائلي

366,3 مليون درهم

تبلغ تكلفة العنف في الأماكن العامة

447,6 مليون درهم

تمثل االنفقات المتعلقة بالصحة **42,3%** من التكلفة المباشرة للعنف أي ما مقداره

986 مليون درهم

تؤثر التمثلات الإجتماعية على ظاهرة
العنف المبني على النوع الإجتماعي،
لكن كيف تتجلى تصورات النساء
لمختلف أشكال العنف؟

V

تصورات النساء لظاهرة العنف: توجهاتها وأصولها

شعور قوي بتزايد العنف ضد النساء والأطفال خصوصا بالنسبة للعنف الجنسي

تعتقد النساء بشكل عام أن العنف قد استفحل في المجتمع المغربي خلال السنوات الأخيرة في جميع فضاءات وأماكن التواصل الاجتماعي. وهكذا، فإن 72.8% من النساء يعتبرن أن العنف ضد المرأة قد ازداد خلال السنوات الخمس التي سبقت البحث، 76.0% لدى النساء الحضريات و 66.7% لدى النساء القرويات. وتشعر المطلقات بهذه الزيادة في العنف داخل المجتمع بشكل أكبر،حيث أكدت 79.7% منهن بأن أعمال العنف قد ارتفعت بمعدل يفوق 9 نقاط عن معدل العازبات (70.6%). ويقدر هذا المعدل بـ 73% لدى المتزوجات والأرامل.

فيما يتعلق بتطور العنف ضد الأطفال، فإن 69% من النساء يشعرن بارتفاعه خلال السنوات الخمس الماضية، 74.6% لدى النساء الحضريات و 58.6% لدى النساء القرويات.

يتخذ هذا العنف ضد النساء والأطفال، من بين أمور أخرى، شكلاً جنسياً، حيث ثمة شبه إجماع حول هذه المسألة. وباختصار، تعتقد حوالي 8 من أصل 10 نساء أن العنف الجنسي ضد المرأة أو ضد الأطفال قد ازداد خلال السنوات الخمس الماضية، بنسبة 82.1% و 85.7% على التوالي في الوسط الحضري مقابل 71.3% و 69.9% في الوسط القروي.

رأي أكثر حساسية للعنف الزوجي وللعنف في الأماكن العامة

من بين جميع الفضاءات التي تمت دراستها، ترى 54% من النساء أن الفضاء الزوجي هو الفضاء الذي ينتشر فيه العنف ضد المرأة بكثرة. وتقدر هذه النسب على التوالي بـ 28% فيما يتعلق بالأماكن العامة و 12.0% بالفضاء العائلي.

وبالمقارنة مع الفضائين حيث يكون ثمة شعور أكثر بالعنف، تعتقد 75% من النساء أن العنف قد ازداد في الأماكن العامة على مدى السنوات الخمس الماضية. وقد تم رصده من قبل 69% من النساء في الفضاء الزوجي.

المبيان 18: الفضاء الذي يكون فيه العنف أكثر انتشارًا وفقًا لتصورات النساء حسب وسط الإقامة

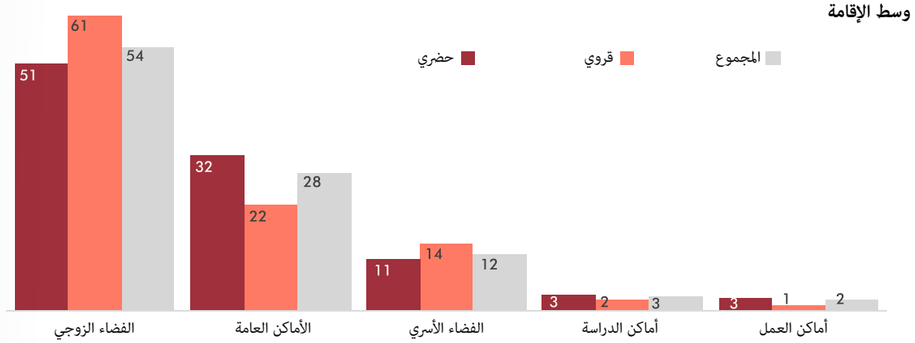

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

تشير المقارنة بين انتشار العنف في الأماكن العامة وتصورات العنف في هذا المجال إلى وجود تباين بين التجربة وتصور العنف. فإذا كان التصور ومعدل الانتشار يحملان إلى الاتفاق على حقيقة أن الفضاء الزوجي هو أكثر أماكن العيش عنفًا، فإنهما يختلفان بخصوص تطور العنف في الفضاء العمومي. فيما يتعلق بمعدل الانتشار، كما تمت ملاحظته سابقا، سجل هذا الفضاء الأخير أكبر انخفاض ملحوظ، حيث انتقل من 33 % في عام 2009 إلى 13 % في عام 2019.

تعبر الفجوة بين الإحصائيات وتجربة العنف في الأماكن العامة وتصوراتها (القائمة على التجربة) عن شعور متزايد بانعدام الأمن في الأماكن العامة، وهو الشعور الذي تغذيه التغطية الإعلامية لأعمال العنف المتزايدة وخاصة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

وعي وحساسية أكثر حدة تجاه العنف النفسي والجنسي بين الشابات والنساء الأكثر تعليما

المبيان 20: النسبة المئوية للنساء اللائي هن على دراية بوجود القانون 103-13، والجمعيات غير الحكومية وهياكل الدولة المخصصة لدعم وحماية النساء ضحايا العنف (%)

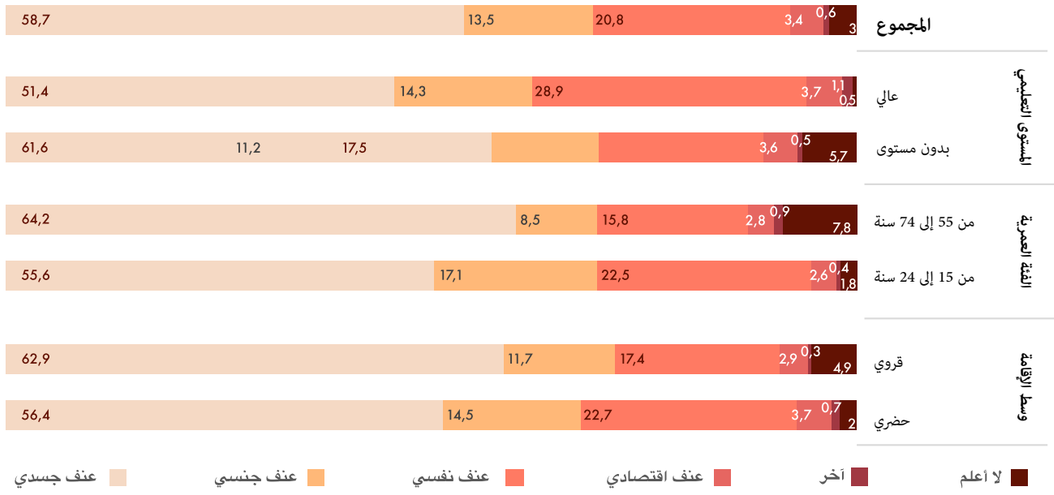

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

وفقًا لتصورات المستجوبات، يتخذ العنف شكلاً ماديًا قبل كل شيء. يتمثل العنف للوهلة الأولى لدى 59% من النساء في شكله الجسدي (63% في الوسط القروي و 56% في الوسط الحضري)، و 21% في شكله النفسي، و 14% في شكله الجنسي ولدى أقل من 3% في شكله الاقتصادي.

و يرتبط تصور العنف بشكل رئيسي بمظاهره الجسدية بالنسبة للنساء الأكبر سناً مقارنة مع الأصغر سنا، حيث نجد هذا التصور لدى 64.2% من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 55 و 74 سنة مقابل 55.6% ممن تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة. وتعتبر هذه الفئة الأخيرة تجليات العنف بأشكاله النفسية والجنسية أكثر من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 55 و 74 سنة بنسبة 22.5% و 17.1% على التوالي مقابل 15.8% و 8.5%.

تختلف التصورات بشكل ملحوظ حسب المستويات التعليمية. فكلما كانت النساء متعلمات كلما زاد إدراكهن للعنف الذي يشمل الشكل النفسي: 26.2% ذات مستوى ثانوي تأهيلي و 28.9% ذات مستوى عال مقابل 17.5% من النساء بدون مستوى تعليمي و 19.8% ذات مستوى ابتدائي.

وهكذا فإن مُحدِّد العمر والمستوى التعليمي يساعدان على ألا يقتصر مفهوم العنف على العنف الجسدي فحسب، بل يشمل أيضًا أشكالًا أخرى من العنف، ولا سيما النفسي.

الفقر والصراعات ذات الطابع المادي وانعدام التواصل، أهم الأسباب وراء العنف في المجال الزوجي

بغض النظر عن خصائصها الاجتماعية والديموغرافية، تعزي النساء حدوث العنف قبل كل شيء إلى العوامل المادية والاجتماعية والاقتصادية (الفقر وبطالة الشباب) وكذلك إلى العوامل العلائقية، بما في ذلك مشاكل التواصل والتنشئة في بيئة يسودها العنف. هناك بالتأكيد اختلافات وفقًا لخصائص معينة وحسب الفضاءات المدروسة.

فيما يتعلق بالعنف الزوجي، تذكر الصراعات ذات الطابع المادي كأسباب رئيسية لحدوث العنف من قبل 32.7% من النساء الحضريات. أما في الوسط القروي، فيُشار إلى الفقر أولاً بنسبة 29.8% من النساء. ويمثل العاملان مجتمعان، الصراعات ذات الطابع المادي والفقر، عوامل الرئيسية التي تعرض المرأة للعنف بالنسبة لأكثر من 57% من النساء، في كل من الوسطين الحضري والقروي، تليها مشاكل التواصل بالنسبة لأكثر من 13% من النساء.

وعلى غرار ذلك، تتفق جميع الفئات العمرية ومختلف الحالات الزواجية على أن تضارب

تعاطي المخدرات والكحول وبطالة الشباب: الأسباب الرئيسية للعنف في الأماكن العامة

والصراعات ذات الطابع المادي ، والفقر، ومشكلات التواصل هي، حسب الترتيب، الأسباب الرئيسية الثلاثة للعنف في الفضاء الزوجي.

وبغض النظر عن الظروف المادية والاجتماعية الاقتصادية، تمت الإشارة إلى مسألة المستوى التعليمي ونوعية البيئة الاجتماعية والثقافية، من قبل النساء المتعلمات كعامل يحدد هيكل العلاقات الأسرية والاجتماعية والتعرض للعنف في الفضاء الزوجي. فإذا كانت النساء المتقدمات في دراستهن تلقين اللوم على الفقر بدرجة أقل، فإنهن تلمن أكثر المستوى المتدني للتعليم والتربية الثقافية للزوج. وقد تم ذكر الفقر والمستوى الثقافي والتعليمي الضعيف على التوالي بنسبة 31.6% و 2% من النساء بدون مستوى تعليمي وبنسبة 17.8% و 10.5% من النساء ذات مستوى تعليمي عالي.

في الفضاء العمومي: تتم الإشارة إلى ثلاثة عوامل رئيسية من قبل النساء بغض النظر عن خصائصهن الاجتماعية والديموغرافية وبصرف النظر عن تعرضهن للعنف أم لا. يتعلق الأمر بتعاطي المخدرات والكحول (16.4%)، وبطالة الشباب (14.6%) والفقر (12%). وتضيف البعض منهن عاملين آخرين: انعدام الأمن (7.6%) والقمع الجنسي (7.2%).

الجهل بالقانون 13-103 بالنسبة لأكثر من نصف النساء

تم أيضا التماس آراء النساء حول الترتيبات القانونية والمؤسساتية الموضوعة لحمايتهن من العنف، ولاسيما القانون 13-103، وخلايا الاستقبال التابعة للمؤسسات العمومية والجمعيات ومراكز الاستماع أو إيواء النساء ضحايا العنف وأطفالهن. وبالتالي، فيما يتعلق بالقانون 13-103، تصرح غالبية النساء (57.8%) إنهن لا تعلمن بوجود هذا القانون. وترتفع هذه النسبة في الوسط القروي (69.6%) ولدى النساء غير المتعلمات (71.1%).

بالإضافة إلى المعرفة بالقانون، تم استجواب النساء أيضًا حول مدى رضاهن عن الإجراءات التي ينص عليها هذا القانون لحمايتهن، ومدى صعوبة تطبيقه. عبر 11.2% فقط من النساء عن رضاهن التام. وتصل هذه النسبة 10% لدى الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 عامًا والعازبات (8.6%) والنساء ذات المستوى التعليمي المتقدم (8.3%). و بالإضافة إلى ذلك، صرحت 55.2% من النساء أنه من الصعب تطبيق القانون. وتبلغ هذه النسبة 59.9% بين الشابات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة، و 61.4% بين العازبات و 68.8% بين الحاصلات على مستوى تعليمي عالٍ.

وفيما يتعلق بمعرفة وجود جمعيات ومراكز استقبال وإيواء مخصصة لدعم وحماية النساء ضحايا العنف، تظهر المعطيات أنه مهما كانت خصائصهن الاجتماعية والديموغرافية، فإن النساء أكثر اطلاعا على الجمعيات غير الحكومية (62.3%) مقارنة بمؤسسات الدولة (40.7%).

وبالتالي، استنادا إلى نموذجنا الاجتماعي البيئي، فإن الجهل بوجود مؤسسات الدولة التي تعمل على دعم النساء ضحايا العنف هو في حد ذاته عامل للتعرض للعنف المجتمعي، وكذلك الشأن بالنسبة لتصورات السلطة الذكورية والأعراف الاجتماعية التي تضفي الشرعية على قبول العنف. وهكذا فإن الجهل بوجود القانون 13-103 وعدم الرضا عن فعاليته في حماية الضحايا، بالإضافة إلى الأسباب التي تمت مناقشتها أعلاه، قد يفسر صمت الضحايا بشأن بعض أنواع العنف التي تعرضن لها ولاسيما عدم الإبلاغ والمتابعات القضائية.

المبيان 20: النسبة المئوية للنساء اللائي هن على دراية بوجود القانون 13-301، والجمعيات غير الحكومية وهياكل الدولة المخصصة لدعم وحماية النساء ضحايا العنف (%)

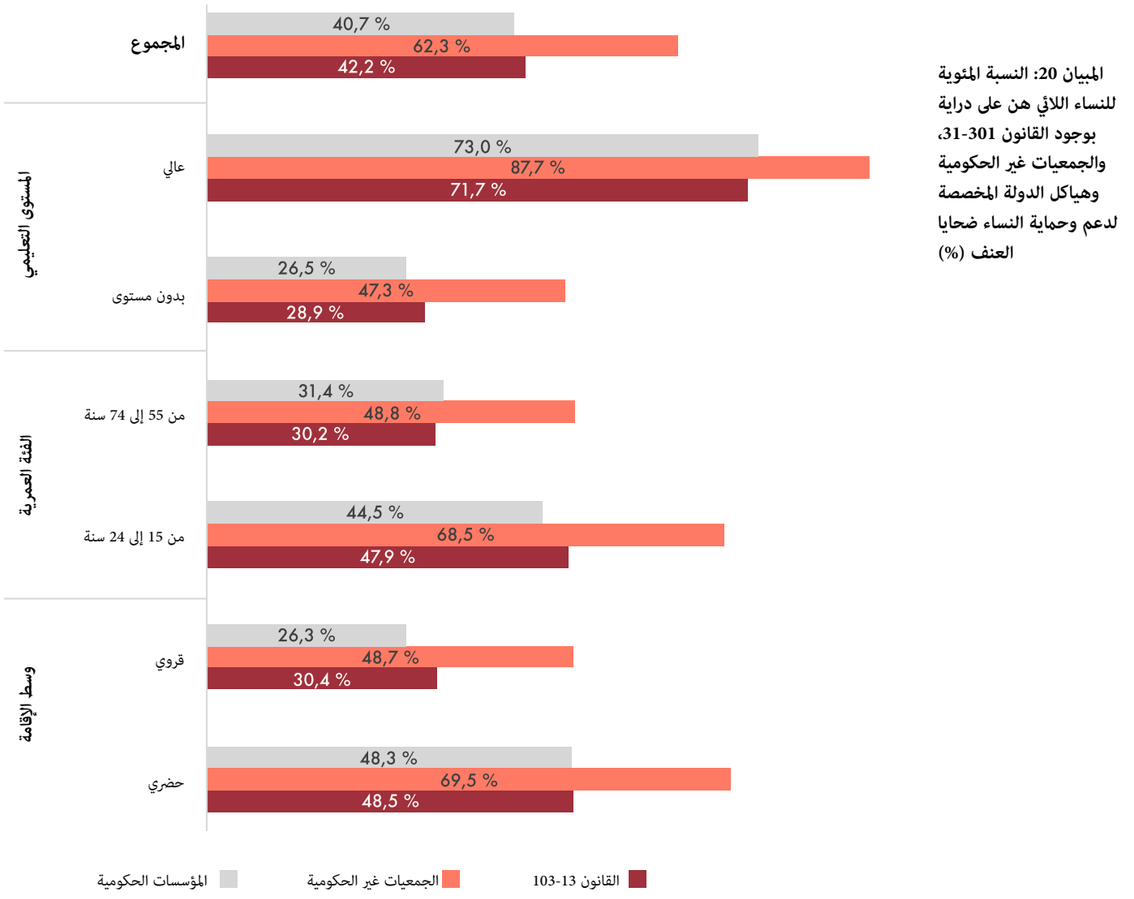

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للعنف ضد النساء والرجال لسنة 2019

خاتمــة

8 نساء من كل 10

صرحن بتزايد العنف الجنسي تجاه النساء والأطفال خلال الخمس سنوات الأخيرة

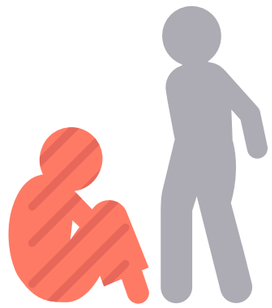

54%

من النساء اعتبرن أن الفضاء الزوجي هو الفضاء الذي ينتشر فيه بشكل أكبر العنف ضد النساء

32,7%

من النساء في الوسط الحضري اعتبرن أن الصراعات ذات الطابع المادي تشكل أهم أسباب العنف في المجال الزوجي

29,8%

من النساء في الوسط القروي اعتبرن أن الفقر هوأهم سبب للعنف في المجال الزوجي

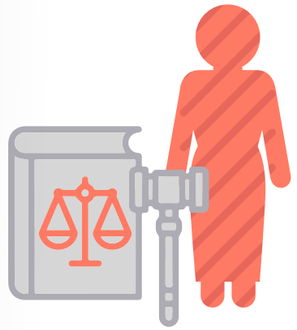

57,8%

من النساء صرحن بجلهن بالقانون 103-13

يكشف البحث الوطني لسنة 2019 حول العنف ضد النساء والفتيات عن مجموعة من النتائج، يمكن تصنيف بعضها على أنها ذات طابع بنيوي. وهو يجسد التوجهات الرئيسية التي تنتاب المجتمع من حيث انتشار الأشكال المختلفة للعنف ضد النساء والفتيات كما يتيح تحديد تطورات معدلات الانتشار في مختلف الفضاءات ولدى مختلف الفئات المستهدفة بالبحث.

يظل الفضاء الزوجي هو المجال الأكثر تعرضا للعنف.و يمثل العنف النفسي والاقتصادي أكثر الأشكال انتشارًا في فضاء العيش المنزلي الذي يشمل الفضاءين الزوجي والعائلي.

ففي الفضاءات الأخرى من غير الفضاء المنزلي، تختلف أشكال العنف باختلاف المجال الذي تحدث فيه. إذ ينتشر العنف الجنسي بشكل أكبر في الأماكن العامة، فيما يهيمن العنف النفسي على فضاء المدرسة والتكوين، كما يطبع العنف النفسي والاقتصادي الفضاء المهني وذلك بنفس الدرجة.

وعلى الرغم من الانخفاض المسجل مقارنة بسنة 2009، إلا أن النتائج تؤكد استمرار انتشار العنف ضد المرأة داخل المجتمع. كما تشير إلى التطور المتغير لهذا الانتشار بحيث شهد انخفاضًا في أشكال وفضاءات معينة وارتفاعا في أخرى، مع اختلافات حسب وسط الإقامة.

هذا ويخفي تراجع العنف العام في جميع الفضاءات ارتفاعا للعنف الجنسي والاقتصادي على الصعيدين الوطني وكذا الحضري. إلا أن تزايد ظاهرة العنف في الوسط القروي هم جميع فضاءات العيش وجميع أشكال العنف باستثناء الأماكن العامة والعنف النفسي اللذان سجلا تراجعا. وقد طبع هذا الاتجاه التصاعدي في الوسط القروي، بشكل أكبر، فضاء الدراسة والتكوين مقارنة بباقي فضاءات العيش.

إن الفئة العمرية للفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة الممثلة أساسا بالتلميذات والطالبات والشابات المتزوجات، هي الفئة الأكثر هشاشة والأكثر عرضة للعنف وذلك مهما كان فضاء العيش.

وعلى العموم، فلا المستوى التعليمي ولا نشاط المرأة يحميانها من العنف، حيث تعاني النساء المتعلمات أو النشيطات المشتغلات من العنف بشكل متزايد. ويعزى ذلك في الغالب لكون هؤلاء النساء أكثر عرضة من غيرهن لمختلف أشكال العنف وفي جميع الفضاءات.

هذا وتمثل عدم الاستقلال السوسيواقتصادي للمرأة، من حيث عدم حيازة وتدبير الممتلكات المدرة للدخل، من العوامل المساهة بشكل كبير لتعرض المرأة للعنف، لا سيما في الفضاءين الزوجي والعائلي. فكلما زاد دخل النساء وتمكنن من إدارة ممتلكاتهن بكل حرية، كلما قل تعرضهن للعنف؛ وكلما تقاسمن هذه الممتلكات مع الزوج أو مع أحد أفراد الأسرة، كلما زاد تعرضهن له.

وفيما يتعلق بالخلفيات المتعلقة بتجارب العنف، فتبين أن النساء أو الشركاء الذين نشؤوا في بيئة تتسم بالعنف الزوجي هم أكثر عرضة لخطر إعادة إنتاج النمط الأبوي، بمجرد بلوغهم سن الرشد، وإعادة إحياء العلاقات الحميمة المتسمة بالعنف. ومن ناحية أخرى، فإن تجارب النساء مع العنف خلال الطفولة تجعلهن أكثر عرضة للعنف ليس فقط في الفضاء الزوجي، ولكن في العديد من الفضاءات الأخرى. ويعتبر هذا التناقل عبر الأجيال للسلوكات العنيفة، سواء بالنسبة لمرتكبي العنف أو للضحايا، كنتيجة وسبب للعنف في آن واحد.

وعلاوة على ذلك، تظل انتهاكات حقوق المرأة وحرياتها، مثل الزواج المبكر والارتباط القسري، مشكلة رئيسية في المجتمع المغربي، على الرغم من الإصلاحات المعتمدة منذ عقود في هذا المجال. إذ

توضح هذه الفجوة بين سياسات الإصلاح والواقع الاجتماعي الافتقار إلى ترسيخ وفعالية هذه السياسات في المعيش اليومي للنساء والرجال وكذا استمرارالمقاومة السوسيوثقافية للتغيير.

ومع ذلك، لا يزال التبليغ عن العنف ضعيفاً بين الضحايا اللواتي تواصلن عدم اتخاذ إجراءات ملموسة بعد تعرضهن للعنف الجسدي و/أو الجنسي. وينطبق هذا المعطى على جميع الفضاءات، وبالخصوص عندما يتعلق الأمر بالعنف الزوجي. فلا يزال هذا النوع من العنف، وفقًا لتصورات النساء، موضوعًا مسكوتا عنه اجتماعيًا وثقافيًا، وهو ما قد يفسر في المقابل سبب كون الفضاء الزوجي هو الذي يتسم أكثر بالعنف مقارنة مع باقي فضاءات العيش.

ومن المفارقات أنه بينما تصرح نسبة كبيرة من النساء أنهن على علم بوجود جمعيات ومؤسسات حكومية لدعم وحماية ضحايا العنف من النساء، إلا أنهن نادرًا ما تلجأن إلى خدماتهن. فهذه النسبة المنخفضة لهؤلاء النساء الذي ينعكس مع معدل الانتشار، يوضح الوضع الغامض الذي تجد النساء والفتيات الضحايا أنفسهن فيه.

ثمة حقيقة هامة أخرى تم استنباطها من البحث، تتمثل في كون الاختلافات في التصورات وفقًا لخصائص المرأة المرجعية تكشف أيضا عن علاقات غير متوازنة بين الجنسين (هيمنة الذكور التي تستمر وتتكرر) بالإضافة إلى التغيير الذي يلوح في الأفق، خاصة بين الشابات والنساء الحضريات والأكثر تعليماً. وهكذا، كلما كانت النساء/الفتيات أصغر سنًا و/أو أكثر تعليما، كلما أظهرن وعيًا وحساسية أكبر لأشكال العنف النفسي والجنسي. ويتم التعبير عن هذا الوعي من خلال رفضهن للأعراف الاجتماعية الرامية إلى قبول وتبرير العنف ضد المرأة وتكريس هيمنة الذكور.

وعلاوة على الإساءة النفسية أو الجسدية التي تتعرض لها النساء ضحايا العنف الجسدي و/أو الجنسي في مختلف الفضاءات، فإن التكلفة الاقتصادية التي تتمخض عن ذلك تزيد من حدة الآثار السلبية لهذه الآفة. إن تكلفة العنف الذي تتحمله الأسر، والتي تقدر بنحو 2.85 مليار درهم، لا تعكس سوى جزءًا من التكلفة الحقيقية للعنف. فهي تُعزى أساسا إلى العنف الجسدي والعنف في الفضاء الزوجي. وتُعد النفقات على الرعاية الصحية مكونًا رئيسيًا للتكلفة المباشرة للعنف، ويشكل فقدان الدخل جراء التوقف عن العمل المأجور أو العمل المنزلي تقريبًا كامل التكلفة غير المباشرة.

وأخيراً وليس آخراً، فإنه ثمة فجوة كبيرة بين الحقائق التي كشفت عنها معدلات انتشار أشكال العنف المختلفة وتطورها في مختلف الفضاءات و تصور النساء لارتفاع العنف. وتبين هذه الفجوة الهشاشة الشديدة التي تعاني منها النساء والفتيات والشعور المتزايد بانعدام الأمن، خاصة في الأماكن العامة.

المندوبيـة السـامية للتخطيـط

إيلو 3-31،سـكتور 16،حـي الرياض
ص.ب. 178، 10001 الربـاط، المغـرب
+212(0)5 37 57 69 00
contact@hcp.ma
statguichet@hcp.ma